مبادئ في المنطق

مبادئ في المنطق

امتثال محمد صالح مهدي
مجازة بالعلوم الشرعية

١٤٣٥ ٢٠١٣

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٩٠) لسنة ٢٠١٧

مقدمة

الحمد لله الذي خلق كل شيء وقدره بميزان حكمته ونور برهانه، وأحاط بجميع جزئياته وكلياته، وخص الإنسان من بين مخلوقاته بالفكر والعقل ليستدل به على أبواب الخير والكمال حتى لا يختلط لديه الحق بالباطل، ويلتبس عليه الخطأ بالصواب. والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم والمنطق الفصيح فبلّغ به الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة لما فيه الخير والصلاح وعلى آله الموصوفين بالحكمة والرجاحة، وعلى صحبه خير من حمل الرسالة وبلّغها منتهى الكمال حتى صارت إلينا شديدة الصفاء والنقاء فأصبحت دليلاً للقياس وشاهداً للاستدلال وبرهاناً للحق الذي جاءت به السماء.

وبعد...هذا كتاب مختَصر في المنطق أعددته مما تلقيته بين يدي شيخي الفاضل الشيخ طه بن محمد بن طه القيسي - رفع الله مقامه وزاده شرفاً ونفاسة - ومما استعنت به بما تيسر لدي من كتب المنطق، أردت من طرحه جمع ما تلقيت وتلقين ما تعلمت باسلوب مُيَسّر حاولت فيه تقريب مفهوم المادة العلمية للمبتدئين من طلاب هذا العلم كي يدركوا ماهيته وأهميته على حد سواء، وذلك لما وجدت فيه من نفرة وصعوبة للتقبل من قبل الدارسين. وقد قمت بشرح وإيضاح مصطلحاته والمبهمات من مطالبه من خلال ربط المادة بشواهدها، وترجمت ما عسر من مفرداتها، وقسمت الكتاب على أبواب مرتبة حسب علاقة المحتويات ببعضها ولكن دون إسهاب إلا ما ورد في باب القياس لتعدد أشكاله، وعززت ضروبه بالأمثلة سواء المنتج منها أم غير المنتج لكي يسهل على الطالب استيعابها وفهمها ومعرفة علة امتناع الإنتاج فيها، ولم أترك باباً غيره في الكتاب إلا وضحت المراد منه بالأمثلة، وبينت قدر المستطاع من خلال البحث بعض التطبيقات

بين المنطق والقرآن، وبينه وبين العلوم الشرعية واللغوية.

هذا ما ظننت أني قد فعلت والعبرة في خلوص النية والحكم لمشايخنا وأساتذتنا منهم التمس النصح والمساعدة في تسديد الخطأ.

معكم إخوتي الدارسين نصل، وأدعو الغيّاث المعين أن يجعله نافعاً لمن أراد أن يبدأ في تعلم هذا العلم. والله المعين له الفضل والمنّة. والحمد لله رب العالمين.

امتثال محمد صالح مهدي

١٥/ محرم/ ١٤٣٥

١٩/ كانون الأول/ ٢٠١٣

الباب الأول
مقدمات علم المنطق

المنطق: علم بقوانين تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر.

موضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها موصلة إلى المجهول التصوري والمجهول التصديقي.

غايته: الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر.

نشأته: قال ابن خلدون في مقدمته: «تكلم في المنطق المتقدمون، وأول ما تكلموا به جملاً جملاً، ولم تهذب طرقه ولم تجمع مسائله حتى ظهر في يونان الفيلسوف اليوناني أرسطوطاليس معلم الإسكندر المقدوني الرومي ووزيره وذلك قبل الميلاد بنحو ثلاثمائة سنة، فهذب مباحثه ورتب مسائله وفصوله وجعله أول العلوم الحكمية وفاتحته، فكان أول من دون في المنطق لذلك سمي بالمعلم الأول، ثم هذب فن المنطق محمد بن محمد أبو نصر الفارابي المتوفى عام ٣٣٩هـ ويلقب بالمعلم الثاني».[١]

وبعد ضياع كتب الفارابي نقله الشيخ الرئيس أبو علي حسين بن عبد الله بن حسين بن علي البخاري المعروف بابن سينا المتوفى عام ٤٢٨هـ.

حكم تعلمه:

نُقل المنطق اليوناني إلى المسلمين في عهد الخليفة المأمون لمّا ترجمت الكتب من اللغة اليونانية إلى العربية. ولمّا تعلمه المسلمون وأصبحت أكثر المؤلفات والمصنفات في العلوم والفنون مشحونة بمصطلحات المنطق، وأصبحت الأقيسة المنطقية هي المعروفة عند

---

(١) ينظر: تسهيل المنطق / عبد الكريم بن مراد الأثري / ص٤.

الناس في الاستدلال والاحتجاج صار ينبغي لطلبة العلم أن يتعلموا من المنطق ما لا بد منه ليستطيعوا الرد على المنطقيين بلغتهم ويدحضوا حجج المبطلين بما استدلوا به فإن ذلك أقوى على الإفحام وأدعى إلى الانقطاع وقبول الحق. وقد اختلفت الآراء في حكمه الشرعي فمنهم من حرم تعلمه تحريماً قطعياً وهو قول ابن الصلاح المتوفى سنة ٥٧٩هـ، والإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، ومنهم من جعله على الوجوب والاستحباب وهو قول الإمام محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ ومن تبعه، ومنهم من جوزه لمن له علم في كتاب الله وسنة رسوله، يميز بين ما هو صحيح سليم وبين ما يحمل على الإلحاد. وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من قال من المتأخرين إن تعلم المنطق فرض على الكفاية فهذا يدل على جهله بالشرع وجهله بفائدة المنطق أيضا.»[1] وإن ردّ هذا القول الكثير بحجة أنه لو لم يترجم المنطق إلى المسلمين لكانوا في غنى عنه كما استغنى عنه سلفهم الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين.

فائدته: للمنطق فوائد جمة نوجزها بما يلي:

١- يضع القوانين العامة التي يعمل الفكر بمقتضاها.

٢- بمراعاته يتمكن الإنسان من تمييز الصواب من الخطأ ومعرفة الحق من الباطل حيث يبصّره بمواطن الزلل في التفكير وأنواع الخطأ وأسبابه.

٣- يربي في الإنسان ملكة التفكير الصحيح فينمي فيه ملكة النقد وتقدير الأفكار ووزن البراهين والحكم عليها بالكمال أو بالنقص وبالصحة أو بالخطأ.

---

(١) ينظر: تسهيل المنطق / عبد الكريم بن مراد الأثري / ص٦ .

الباب الثاني
العلم

العلم الإنساني: إن الإنسان يشارك أنواع الحيوان الأخرى في الإدراك بالحواس الخمسة الظاهرة، ولكنه يمتاز عنها ببقاء صور هذه المحسوسات في قواه العقلية وقدرته على أن يتصرف فيها بعقله وينتزع منها حقائق كلية ينتفع بها في كسب المعقولات من المحسوسات، والكليات من الجزئيات، والمجهولات من المعلومات وربط الأسباب بالمسببات. ومن هذه الإدراكات الحسية والعقلية أيا كان المدرك وكيف كان الإدراك، يتكون العلم الإنساني فهو عند المناطقة مطلق الإدراك.

العلم: المراد به مطلق الإدراك، أي وصول النفس إلى المعنى المراد من اللفظ بتمامه، وينقسم إلى قسمين: إما تصور أو تصديق.

التصور: هو إدراك أي صورة أو مفردة من مفردات الأشياء والمعاني ولكن من دون أن ندرك في الذهن علاقات بينها ومن غير حكم عليها بإثبات أو بنفي، فإننا لا نزال في حدود الإدراك التصوري ومنه: صورة الشمس وصورة الطلوع، صورة الثلج وصورة الحرارة، صورة الصخرة وصورة الصلابة. أما إذا أدركنا النسبة أو العلاقة بينهما فإننا ننتقل إلى الإدراك التصديقي.

التصديق: هو إدراك النسبة أي إثبات أمر لأمر بالفعل أو نفيه عنه بالفعل وتقريبه للذهن، فإذا أدركنا النسبة بين المفردات كأن ندرك أن بين الصخرة والصلابة علاقة موجبة أصدرنا حكماً موجباً بأن الصخرة صلبة، وإذا أدركنا أن بين الثلج والحرارة علاقة سالبة أصدرنا حكماً سالباً بأن الثلج ليس حاراً. والعلاقة بين التصور والتصديق هي أن

كل إدراك تصديقي لا بد من وجود إدراكات تصورية في ضمنه سابقة له في حصول الإدراك. والإدراك سواء كان تصوراً أو تصديقاً إما ضروري وإما نظري.

التصور الضروري: ويقال له البدهي أو الحضوري. وهو ما يدركه العقل بلا تأمل ولا بطلب الدليل عليه وإنما يعرفه بالبداهة، كادراك معنى الحرارة والبرودة، والليل والنهار، والنعومة والخشونة، والكبر والصغر، وأن الريح تحرك الأشياء، إلى غير ذلك من الأمور البديهية.

التصور النظري: ويقال له الكسبي أو الحصولي. وهو ما يدركه العقل بالنظر والتأمل في الأدلة أو بالنظر فيما عُلم لتحصيل ما جُهل كإدراك معنى الروح والجن أو إدراك حقيقة الإنسان بأنه حيوان ناطق أو التوصل إلى تصور آلة مثلاً عن طريق النظر إلى أجزائها أو حيواناً منقرضاً إذا عثر على بعض عظامه.

التصديق الضروري: وهو ما يدركه العقل بلا حاجة إلى نظر واستدلال كالتصديق أن الكل أعظم من الجزء وأن الواحد نصف الاثنين وأن النار محرقة وأن السم قاتل .

التصديق النظري: وهو ما يدركه العقل بالنظر والاستدلال كإدراك أن العالم حادث لأن ذلك يعرف بالدليل، فإذا قلنا إن العالم متغير ولابد لكل متغير حدوث فهذا يوصل إلى إدراك أن العالم حادث.

وعلم المنطق مبني على التصورات ومبادئها والتصديقات ومبادئها. والتصور والتصديق يتكونان من مقدمات ومقاصد لا بد من معرفتهما أولاً، وهي:

١- مقدمات التصور: وهي الكليات الخمسة.

٢- مقاصد التصور: وهو القول الشارح .

٣- مقدمات التصديق: وهي القضايا وأحكامها.

٤- مقاصد التصديق: وهو القياس.

وهذا ما سنبينه من خلال محتويات الكتاب.

الباب الثالث
الدلالات

بما أن مبادئ ومقدمات التصور من مدلولات الألفاظ وجب معرفة معنى الدلالة ومعرفة أقسامها.

الدلالة: هي كون الشيء بحال بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، ومعناه فهم أمر من أمر[1]. ويسمى الأول الدال والآخر المدلول. والدلالة إما لفظية أو غير لفظية.

١- الدلالة اللفظية: ما يكون الدال فيها لفظاً، وهي إما وضعية: وهي ما دلت على المعنى بما وضعت له كدلالة زيد على مسماه، وإما طبعية: وهي ما دلت على المعنى بواسطة اقتضاء الطبع كدلالة الآه على التوجع، وإما عقلية: وهي ما دلت على المعنى بواسطة العقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ.

٢- الدلالة غير اللفظية: وهي إما وضعية: كدلالة الخطوط والإشارات والنقوش على معانيها، ودلالة رنين الجرس على بداية الدرس أو نهايته. وإما طبعية: كدلالة الحمرة على الخجل، ودلالة صفرة الوجه على الخوف أو المرض. وإما عقلية: كدلالة الدخان على وجود النار.

والمقصود عند المنطقين من أنواع الدلالة هو دلالة اللفظ الوضعي. وهو على ثلاثة أقسام:

١- دلالة مطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من المعنى وضعاً حقيقياً أو

---

(١) مثاله: فَهم سيدنا يعقوب عليه السلام أن الذئب لم يكن له دور في دم سيدنا يوسف عليه السلام والدلالة على ذلك عدم شق قميص سيدنا يوسف رغم اتساخه بالدم.

مجازياً كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، والرجل على الإنسان الكبير الذكر، والبيت على جميع أجزائه. وسميت بذلك لمطابقة الفهم الحاصل لدينا لمعنى اللفظ الموضوع، وهي الأصل في الألفاظ.

٢- دلالة تضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء معناه في ضمن كله، أي أن نطلق لفظاً ونريد به بعضه كدلالة الإنسان على الحيوان، أو دلالة أن الاثنين نصف الأربعة. وسميت بذلك لأن الجزء مفهوم في ضمن الكل.

٣- دلالة التزام: وهي دلالة اللفظ على لازم للمعنى لا على معناه الموضوع له كقول الشاعر يصف ممدوحه:

طويل النجاد رفيع العماد كثير الرماد إذا ما شتا

فقد دل بطول نجاده على طول قامته، ودل بارتفاع عماده على عظم بيته وعلو مكانته، ودل بكثرة رماده على جوده، لأن كثرة الرماد عند العرب تدل على كثرة الطبخ، وذلك يدل على كثرة الآكلين، وكثرة الآكلين عنده تدل على جوده. والتلازم بين اللفظ والمعنى يشترط أن يكون تلازماً عقلياً أو عرفياً بحيث يلزم من تصور اللازم تصور الملزوم كدلالة العمى على عدم البصر ودلالة الأسد على الشجاعة. واللزوم العقلي عند المناطقة هو ما يحكم العقل بثبوته، كاللزوم بين الأثر والمؤثر كملازمة الدخان للنار. أما اللزوم العرفي فهو ما يحكم العقل بثبوته بعد تتبع العادة وتكرر اللزوم فيها ولا يمنع العقل تخلفه كاللزوم بين المطر والنبات. ومن اللزوم العرفي قوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابّة من ماء﴾[1]، فالأصل فيها اسم لكل ما يدب على الأرض، ثم صارت عرفاً لذوات القوائم الأربعة.

---

(١) النور/ آية ٤٥.

الباب الرابع
الألفاظ

علمنا مما تقدم أن المنطق إنما يبحث في قوانين الفكر لتمييز صوابه عن خطئه، ولما كانت الألفاظ أداة الإفادة لهذه القوانين وبها نستطيع التعبير عن أفكارنا، فقد عني المناطقة بدراسة الألفاظ من حيث دلالتها على الفكر وحده دون التعرض للعلوم اللغوية الأخرى كالنحو والصرف والبلاغة. لذا جعلوا له باباً في المنطق لفهم المراد من المعاني الموضوعة لهذه الألفاظ. والألفاظ متعددة المعاني حسب ما تستعمل له، وكما يأتي:

١- اللفظ إما مفرد وإما مركب.

أ- اللفظ المفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كلفظ زيد، فان كل حرف منه (ز، ي، د) لا يدل على معنى زيد. وقد يكون المفرد لا جزء له أصلاً مثل حروف الجر كحرف الباء، أو قد يكون له جزء له معنى لكنه لا يدل على المعنى العام من نحو لفظ (أبكم)، فلفظ (أب) جزء له معنى لكن لا يدل على معنى أبكم.

وينقسم اللفظ المفرد إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف. فالاسم ما دل على معناه استقلالاً ولم يدل على أحد الأزمنة الثلاثة. والفعل ما دل على معناه استقلالاً ودل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة. وأما الحرف فهو اللفظ المفرد الذي لا يستقل في الدلالة على مفهومه.

ب- اللفظ المركب: ما يدل جزؤه على جزء معناه كباب الدار. فالجزء الأول منه (باب) له معنى مستقل بذاته مفهوم، والجزء الثاني منه (الدار) له معنى مستقل بذاته مفهوم أيضاً.

٢- اللفظ إما طلب وإما خبر.

وقولنا (طلب) يعني ما أفاد طلباً، وهو إن كان من الأعلى إلى الأدنى فأمر، أو بالعكس فدعاء، أو من التساوي فالتماس. وفيه قسم آخر سماه البعض التنبيه كالتمني والترجي والعرض والتحضيض والتعجب والقسم.

٣- اللفظ نسبة إلى معناه إما متواطئ في معناه أو مشكك أو مترادف أو مشترك أو متباين. فالمتواطئ: هو نسبة وجود معنى كلي في أفراده كالإنسان فان معناه لا يختلف بالنسبة إلى أفراد الإنسان. وسمي متواطئاً لأن وجود معناه في أفراده لا تفاوت فيه. والمشكك: هو وجود معنى كلي في أفراده، ولكن وجوده بين أفراده متفاوتاً كتفاوت النور بين نور الشمس والقمر والمصباح والشمعة، وتفاوت البياض بين الحليب والثلج. وسمي مشككاً لتواطئه، أي لاتفاقه مع التفاوت. والمترادف: هو دلالة لفظين أو أكثر على معنى واحد، فيتحد المعنى ويتعدد اللفظ كإنسان وبشر، وأسد وليث. وسمي مترادفاً لتوالي الألفاظ وتتابع بعضها البعض في الدلالة على معنى واحد. والمشترك: هو نسبة معنى إلى معنى من جهة اشتراكهما في لفظ واحد كدلالة لفظ العين التي قد تعني العين الباصرة، والعين الجارية، والشمس، والذهب، وذات الشيء. وسمي مشتركاً لاتحاد اللفظ وتعدد المعنى. والمتباين: هو ما فيهما اختلاف في المعنى بحيث لا ينطبق أي منهما على الآخر، فمثلاً إنسان وحجر، فمعنى كل من هاتين الكلمتين مخالف تماماً لمعنى الكلمة الأخرى، أي أن لكلٍ معنى لا ينطبق على ما ينطبق عليه الآخر.

٤- اللفظ من حيث الكم إما كلي أو جزئي.

الكلي: لفظ يصلح للدلالة على أكثر من واحد أي أنه لا يمتنع عند العقل فرض صدقه على كثيرين كلفظ (حيوان) فأنه يصدق على الإنسان والفرس والطيور وغيرها[1].

---

(١) من الكلي ما وجد منه فرد واحد مع امتناع وجود غيره من الأفراد عقلاً مثل (إله) فإنه كلي، ولذا لم يمنع العرب تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه كما قال الله تعالى عنهم في كتابه الكريم: (أجعل

الجزئي: ما يدل معناه على فرد لا يصدق على كثيرين، فالمعارف مثلاً كالعلم والضمائر والإشارات والموصولات وغيرها، فإن كل واحد منها موضوع لمعنى معين لا يشترك فيه غيره.

واللفظ الكلي من حيث ماهيته إما ذاتي أو عرضي.

الذاتي: هو ما كان مندرجاً في الماهية أي لا يمكن إدراك الماهية بدونه كالحيوان بالنسبة للإنسان، فمثلاً إذا قلنا ما هو الإنسان يكون الجواب حيوان ناطق. فمن غير قولنا (ناطق) لا يمكن فهم أن لفظ الحيوان يشير إلى الإنسان.

العرضي: وهو ما كان خارجاً عن الماهية أي أنه يمكن إدراك الماهية من دونه كالضاحك بالنسبة للإنسان فإنه خارج عن ماهية الإنسان التي هي الحيوان الناطق، فإنك إذا سألت عن كنه الإنسان قيل هو إنسان ناطق وليس إنسان ضاحك، ولكنك من لفظ ضاحك تدرك أن هذه خاصية الإنسان فقط.

الكل والكلية والجزء والجزئية

الكل: هو المتركب من الأجزاء والحكم فيه يكون على الأجزاء مجتمعة لا على كل جزء فيه، فلا يستقل كل واحد منها بالحكم، أو هو ما تركب من جزأين أو أكثر ولا يجوز حمله على أجزائه بل على مجموعه فلا يقال الجذع شجرة أو الأغصان شجرة، بل يقال الشجرة جذع وأغصان، كما لا يجوز تقسيمه بأداة التقسيم، فلا يقال الشجرة إما جذع وإما أغصان. وقولنا اجتمعنا لدراسة موضوع لا يعني كل على حدة بل بمجموعنا،

الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب) ص/ آية ٥. والدليل على أنه كلي بحسب الوضع دخول لا النافية للجنس في كلمة (لا إله إلا الله)، وهي لا تدخل إلا على كلي من أسماء الأجناس، غير أن هذا الكلي وهو(إله) دل العقل والنقل أنه لم يوجد له إلا فرد واحد وهو الإله الحق الواجب وجوده. ينظر: تسهيل المنطق/ عبد الكريم بن مراد الأثري/ ١٤.

ومن الكل قوله تعالى: ﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾[١]. فالحكم على الثمانية بحمل العرش إنما هو على مجموعها لا على كل واحد منها.

الكلي: هو الحكم على جميع الأفراد فرداً فرداً، أي أنه يشير إلى الاستغراق. أو هو ما أفهم الاشتراك بين أفراده مع جواز حمله على أفراده وجزئياته، كما يجوز تقسيمه بأداة تقسيم، كأن يقال الإنسان حيوان والحصان حيوان، أو أن يقال الحيوان إما إنسان أو حصان أو غيرهما. ومن الكلية قوله تعالى:(كل نفس ذائقة الموت)[٢]. ويراد بها الحكم على الجميع فرداً فرداً.

الجزء: هو ما يتركب الكل منه ومن غيره من نحو أن يقال الجذع جزء والأغصان جزء للشجرة، والإنسان والناطق بالنسبة للحيوان.

الجزئي: هو الحكم على بعض أفراد الموضوع لا كلها سلباً أو إيجاباً. وهو ما لا يفهم الاشتراك بين أفراده فمثالها موجبة قولنا: بعض الحيوان إنسان، ومثالها سالبة قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان.

خلاصة القول:

١- الكل: ما تركب من جزأين أو أكثر.

٢- الكلي: ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه.

٣- الجزء: ما تركب منه ومن غيره كلٌ.

٤- الجزئي: ما كان معناه لا يقبل في الذهن الاشتراك.

---

(١) الحاقة / آية ١٧.

(٢) الأنبياء/ آية ٣٥.

الباب الخامس
الكليات الخمسة

الكليات الخمسة: هي جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام. فالكلي إما أن يكون تمام الماهية وهو النوع، أو يكون جزء الماهية أو عرضاً لها. وما كان جزء الماهية إما أن يكون مساوياً لها، بأن يصدق على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية وهو الفصل، أو يكون أعم من الماهية وهو الجنس، أو يكون خارجاً عن الماهية، وهذا إما أن يكون خاصاً بها وهو الخاصة، أو لا يختص بها وهو العرض العام. وسنأتي عليها بالتفصيل:

١- الجنس: كلي يصدق في جواب (ما هو) على كثيرين مختلفين بالحقيقة، كالحيوان فإنه يصدق على الإنسان والفرس وغيرهما من الحيوانات، وهذه الأفراد مختلفة في حقيقتها، إذ الماهية الكاملة لكل منها مخالفة لماهية الآخر، وإن اشتركت هذه الكليات في جزء الماهية وهي الحيوانية، ولذلك يقال على كل منها حيوان. والمراد بالماهية العناصر الذاتية وهي ما كانت داخلة في حقيقة الشيء غير مفارقة له كالنطق بالنسبة للإنسان.

٢- النوع: كلي يصدق في جواب (ما هو) على كثيرين متفقين بالحقيقة، كالإنسان فإنه يصدق على زيد وعمرو وغيرهما من أفراد الإنسان. فإذا قيل ما هو زيد قيل إنسان، وكذا عمرو.

٣- الفصل: كلي يصدق في جواب (أي شيء هو) في ذاته، أي أنه يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع عن سائر الأنواع المشاركة له في الجنس مثاله الناطق بالنسبة إلى الإنسان، والصاهل بالنسبة إلى الفرس. وسمي فصلاً لأنه يفصل الإنسان مثلاً عن بقية مشاركيه في الحيوانية، فهو يصدق على ما يفصل بين مختلفين في الحقيقة.

٤- الخاصة: كلي يصدق في جواب (أي شيء هو) ولكن خارج عن الماهية خاص بها، كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان، فهو ليس من الماهية لكنه من الصفات الخاصة بها. فإذا قيل ما هو الإنسان قيل ناطق، ولكن إذا قيل أي شيء هو، أي بم يتصف، قيل ضاحك، وهي صفة عرضية له وليست من ماهيته.

٥- العرض العام: كلي يصدق في جواب (أي شيء هو) ولكن خارج عن الماهية غير خاص بها، كالماشي والمتنفس بالنسبة إلى الإنسان وغيره، وهي من الأشياء الخارجة عن تركيب ذات الإنسان بل هي مشتركة بينه وبين غيره من أنواع الحيوان.

مراتب الجنس: الجنس إما سافل أو متوسط أو عال.

١- الجنس السافل: هو ما لا جنس تحته كنسبة الحيوان إلى الإنسان، فالحيوان جنس والإنسان نوع، وكل ما فوق الحيوان هو جنس فإن فوقه الجسم النامي وهو جنس. ويسمى الجنس السافل بالجنس القريب لقربه من النوع، أي أنه لا يفصل بينه وبين النوع جنس آخر. فلفظ حيوان جنس لا جنس تحته بل تحته أنواع.

٢- الجنس المتوسط: ما كان فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم النامي فإن فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته الحيوان أو النبات، وكلاهما جنس، كقولنا: الجسم المطلق إما نامٍ أو غير نامٍ. والجسم النامي إما حيوان أو نبات. إذن الجسم النامي جنس فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان أو النبات.

٣- الجنس العالي: وهو ما لا جنس فوقه كالجوهر[1] بالنسبة للإنسان، ويسمى جنس

(١) الجوهر: هو الغني عن المحل أي الموجود لا في موضوع، وقيل هو ما يقوم بنفسه. والجوهر خمسة أنواع هي: الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل. والهيولى: هو المادة أو الجوهر المتجرد من أية صورة جسمانية، إذ لا وجود له بالفعل إلا متشكلاً بصورة ما من الصور الجسمانية، فذائب الشمع مثلاً هيولى ولكنه إذا صب في قالب وأخذ شكلاً صار صورة، فلا توجد في الواقع صورة دون هيولى ، أي دون مادة أو جوهر، كذلك النطفة هيولى فإذا حلت فيها صورة بشرية فإنها لا تبقى نطفة بل هي حقيقة أخرى تتشكل منها صورة. ومن الجمع بين الهيولى والصورة يتكون الجسم. أما غير المركب من

الأجناس لأنه جنس لكل جنس تحته، فتحته الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان وهي أجناس ثم الإنسان وهو النوع. كما أنه يسمى بالجنس البعيد لبعده عن النوع نسبياً.

علم مما تقدم من ترتيب الأجناس متصاعدة أن الماهية الواحدة يجوز أن تكون لها عدة أجناس كالإنسان ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر، وكل جنس هو نوع لما فوقه جنس لما تحته، فالجسم مثلاً هو نوع من أنواع الجوهر لكنه جنس بالنسبة للنبات والحيوان والجماد، لذلك عد الجوهر جنس الأجناس إذ لا جنس فوقه. أما الإنسان فهو نوع من أنواع الحيوان إذ لا جنس تحته بل هو نوع تحته نوع أي أفراد من نوعه مثل زيد وعلي وخالد لذلك يسمى نوع الأنواع.

الجسم ولكن له تعلق به من حيث التدبر والتصرف فهي النفس، أو من حيث التفكر فالعقل. ينظر: تسهيل المنطق / عبد الكريم بن مراد الأثري / ص٢٧. ينظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة/ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني/ ص٣٤٩.

الباب السادس
المعرِّفات

هذا الباب هو المراد من قسم التصورات، وسمي بالمعرِّف وبالتعريف وبالقول الشارح، أي الشارح والمفسر لذات وصفات المعرَّف. وسمي القول الشارح قولاً لكونه مركباً، وسمي شارحاً لشرحه الماهية بأن يكون تصوره سبباً لاكتساب الماهية وحصول صورتها في الذهن، أو تمييزها عن غيرها. ومن شرائط المعرِّف أن يكون جامعاً ومانعاً وهذا هو ما يعبر عنه بعضهم بالاطراد والانعكاس.

الاطراد: هو التلازم في الثبوت ومعناه استلزام وجود المعرِّف وجود المعرَّف. وقضيته أنه متى صدق المعرِّف على شيء صدق عليه المعرَّف، فلا يتناول المعرِّف شيئاً مما ليس من أفراد المعرَّف، وهو معنى كونه مانعاً أي لا يدخل في المعرَّف ما ليس من أفراده، فلا يصح تعريف الحيوان بأنه إنسان لأنه غير مانع من دخول أفراد أخرى في المعرَّف، لكن لو عرّفنا الإنسان بأنه حيوان ناطق اطّرد التعريف، أي أن لفظ الإنسان يتبع لفظ الحيوان الناطق أينما ذكر ويمنع من دخول أي فرد آخر من غير أفراده، لكن لو قلنا(متنفس) فإن هذا لا يمنع من دخول كل من له القدرة على ذلك.

الانعكاس: هو التلازم في الانتفاء ومعناه استلزام وجود المعرَّف وجود المعرِّف، وقضيته أنه متى لم يصدق المعرِّف على شيء لم يصدق عليه المعرَّف، وهذا معنى كونه جامعاً لأفراد المعرَّف بحيث لا يخرج عنه شيء من أفراده، فلا يصح تعريف الحيوان بأنه إنسان لأنه غير جامع لكل أفراد المعرَّف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية « إنه لابد من اتفاق الحد والمحدود في العموم والخصوص

حتى يكون الحد مطابقاً للمحدود فلا يدخل فيه ما ليس من المحدود ولا يخرج منه ما هو من المحدود.»[١]

والتعريف إما لفظي وإما حقيقي.

التعريف اللفظي: هو الالتفات إلى صورة حاصلة وتعيينها من بين الصور الحاصلة في الذهن، أو هو تفسير لفظ بلفظ آخر مراد له وأوضح منه في الدلالة على المعنى المراد كتعريف البر بأنه القمح، وتعريف الليث بأنه الأسد، وتعريف السجنجل بأنه المرآة، وتعريف القرء بأنه لفظ مشترك بين الحيض والطهر. والتعريف اللفظي يجوز اتفاقاً بالأعم فتقول الذهب نقد، وبالأخص فتقول النقد ذهب، وبالمساوي فتقول الغضنفر أسد.

التعريف الحقيقي: ويكون إما بحسب الحقيقة أو بحسب الاسم.

التعريف بحسب الحقيقة: وهو ما يقصد به تحصيل تصور المعرَّف ابتداء كقولك: الذئب حيوان عاوٍ، لمن يجهل حقيقته، أي أنه لا بد للسامع أن يعرف ابتداءً ما هو الذئب.

التعريف بحسب الاسم: وهو ما يحصل به تصور لما لم يعلم وجوده في نفس الأمر، سواء كان معدوماً أو موجوداً كتعريف العنقاء والغول وتعريف العلم عند الشروع فيه قبل الإحاطة بمسائله.

أقسام المعرِّف بحسب الحقيقة، وهو الذي عليه الباب:

تنقسم المعرِّفات إلى قسمين:

١- الحدود: وهي التي تشتمل على الذاتيات، وقد سبق أن ذكرنا أن الذاتيات من الكليات الخمسة هي: الجنس والنوع والفصل. وسمي المحدود حداً لأن الحد لغة معناه المنع، وعند المناطقة كذلك حيث إنه مانع من دخول غير المحدود فيه ومانع من خروج شيء من المحدود عنه.

---

(١) تسهيل المنطق/ عبد الكريم بن مراد الأثري/ ص ٣٣.

٢- الرسوم: وهي التي لا تشتمل على ا لذاتيات، أو قد تشتمل لكن ليس بها فصل الشيء المعرَّف وتمييزه عن غيره. وسمي رسماً لأن الرسم لغة معناه أثر الشيء وعلامته، والأثر والعلامة يفيان الشيء معناه.

والحدود والرسوم نوعان: تام وناقص.

الحد التام: وهو ما كان بالجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق. وسمي تاماً لاشتماله على جميع الذاتيات. فلفظ الحيوان أقرب جنس للإنسان ولفظ الناطق هو الفصل القريب وهو الأقرب دائماً إلى النوع وهو الإنسان.

الحد الناقص: وهو ما كان بالجنس البعيد والفصل القريب كتعريف الإنسان بالجسم الناطق أو بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط لأنه رغم نقصانه فإنه يفي بالمعنى.

الرسم التام: ما كان بالجنس القريب والخاصة أي بالعرضيات، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. وسمي تاماً لشبهه بالحد التام لاشتماله على الجنس القريب، وبالخاصة لتميزه بهذا الشيء عن غيره.

الرسم الناقص: وهو ما كان بالجنس البعيد والخاصة كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك أو بالخاصة فقط كتعريفه بالضاحك فقط، وسمي ناقصاً لنقصان بعض أجزاء الرسم التام عنه.

ومدار الحدية كون التعريف يدور حول الذاتيات، ومدار الرسمية كونه يدور حول العرضيات. ومدار التمامية الاشتمال على الجنس القريب، ومدار النقصان الاشتمال على الجنس البعيد أو انفراد الفصل أو الخاصة بالتعريف. وأكثر الحدود رسومٌ لعسر إدراك الذاتيات. ولم يعتبروا في التعريف بالعرض العام لعدم إفادته التمييز وإنما يذكرونه في باب الكليات استيفاء لأقسام الكلي، كالتعريف بالعرض العام مع الفصل القريب، كتعريف الإنسان بالناطق الماشي، والتعريف بالفصل القريب مع الخاصة، كتعريف الإنسان بالناطق الضاحك. والتعريف بالعرض العام مع الخاصة، كتعريف الإنسان

بالماشي الضاحك.

وقد ذكر الشيخ عبد الكريم الدبان(رحمه الله) في شرح السلم «أن أكثر العلماء على أن الأول والثاني حدان ناقصان، لوجود الفصل القريب فيهما، وأن الثالث رسم ناقص لوجود الخاصة دون الجنس أو الفصل.»[١]. كما ذكر مؤلف التسهيل في كتابه قوله: «لا يعرف أهل الكلام إلا بما يلازم المعرِّف طرداً وعكساً، ولا فرق عندهم في ذلك بين ما يسمى فصلاً أو خاصةً اصطلاحاً مما يميز المحدود عن غيره، وطريقتهم أحسن وأسعد.»[٢]

شروط التعريف:

١- أن يكون مطرداً منعكساً، أي كلما وجد الحد وجد المحدود، فلا يدخل فيه شيء من غير أفراده، وكلما وجد المحدود وجد الحد، فلا يخرج عنه شيء من أفراده. ومعنى أن يكون مطرداً أن يكون مساوياً للمعرَّف في الصدق وفي الأفراد، أي أنه كلما صدق المعرِّف على شيء صدق المعرَّف عليه كتعريف الإنسان بالناطق، وهذا معنى أن يكون جامعاً. ومعنى أن يكون منعكساً أنه كلما انتفى المعرِّف عن شيء انتفى المعرَّف عنه، وهذا معنى أن يكون مانعاً.[٣]

٢- أن يكون ظاهراً، فلا يكون بالأخفى ولا بالمساوي. ومثال الأخفى تعريف النار بأنها جسم كالنفس، فإن حقيقة النفس أخفى من حقيقة النار، بل كان من الأظهر القول أنها جسم محرق. أو تعريف الذهب بأنه العسجد. ومثال المساوي كتعريف المتحرك بما ليس بساكن، أو تعريف الساكن بما ليس بمتحرك، فإن الساكن والمتحرك متساويان في الخفاء والوضوح، أو تعريف الإنسان بأنه بشر.

---

(١) خلاصة ما في السلم وشرحه في علم المنطق/ الشيخ عبد الكريم الدبان / ص ٦ .
(٢) تسهيل المنطق/ عبد الكريم بن مراد الأثري/ ص٣٤.
(٣) ينظر: المنطق في شكله العربي/ محمد المبارك عبد الله/ ص٤٢.

٣- أن لا يكون بلفظ المجاز الخالي من القرينة التي تصرفه عن المعنى الحقيقي، فلا يعرّف البليد مثلاً بأنه حمار، فلا بد من ذكر قرينة فنقول مثلاً بغبائه، أو أن نعرّف العالم بأنه بحر بل لا بد من أن نقول بحر بعلمه.

٤- أن لا يكون فيه لفظ مشترك خال من القرينة التي تميز المعنى المراد، فلا تعرف الشمس بأنها عين إلا إذا وجدت القرينة كأن نقول عين مضيئة في السماء لأن لفظ (عين) ينصرف إلى أكثر من معنى.

٥- أن لا يتوقف معرفة المعرِّف على معرفة المعرَّف للزوم الدور فلا يصح تعريف العلم بأنه الشيء المعلوم لأن معرفة المعلوم متوقفة على معرفة العلم لأنها مشتقة منه.

٦- أن لا يكون فيه لفظ (أو) التي للشك أو الإبهام، لأن ذلك يعني أن المعرَّف إما هذا أو ذاك، أو لا يدري أهذا أو ذاك. أما التي للتقسيم فيجوز أن تدخل الرسم دون الحد. هذا يعني أنها لا تدخل على الحد لأن الحد لا يمكن تقسيمه إلى أكثر من شيء لتعلقه بالذات فلا نقول الإنسان إما حيوان أو لا، بينما تدخل على الرسم لأنه يتعلق بالخاصة لإمكان تعدد الشيء فيها فنقول مثلاً الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف.

الباب السابع
القضايا

هذا هو القسم الثاني من قسمي علم المنطق وهو التصديقات ونبدأ في مقدماتها وهي القضايا والأحكام التي تتعلق بها.

القضايا: جمع قضية وهي في اللغة فعيلة بمعنى مفعول أي مقضي فيها فهي من القضاء بمعنى الحكم. وسميت القضية المنطقية بذلك لاشتمالها على الحكم. والقضية المنطقية عند المناطقة قول يحتمل الصدق والكذب وهي ما يسميها النحاة بالخبر لأن الخبر قول يصح أن يقال لصاحبه أنه صادق أو كاذب، أما الجمل الإنشائية كالجمل التي تحتوي على أمر أو نهي أو إنشاء عقود كبيع وشراء وما يماثلها، فإنها لا تحتمل الصدق أو الكذب، فلا تحتاج إلى أدلة وحجج تثبت صدقها أو كذبها، ولا يعني هذا أن كل جملة خبرية قضية إلا التي تحتمل الصدق والكذب، فقولنا:(ما أجمل الغروب) جملة خبرية ولكنها ليست قضية. والمناطقة إنما يهمهم بحث الجمل التي تتضمن أحكاماً موجبة أو سالبة، وهذه هي التي تكون إما صادقة أو كاذبة، لذا فإنها تحتاج إلى حجج تثبت صدقها أو كذبها لمعرفة حقيقتها.

الكم والكيف في القضايا:

الكم: يعني مقدار الأفراد الذين تنطبق عليهم القضية من حيث الكلية أو الجزئية.

الكيف: يعني حال النسبة فيها من حيث الإيجاب أو السلب.

والقضية إما حملية وإما شرطية.

١ – القضية الحملية: وهي ما يحكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر أو نفي شيء عن شيء آخر. وتنقسم على هذا الاعتبار إلى قسمين: موجبة وسالبة كقولنا: (زيد كريم، زيد ليس

بكريم). وسميت حملية لحمل أحد طرفيها على الآخر بمعنى حمل المسند على المسند إليه، على هذا يكون أحد طرفيها محمول(محكوم به) والآخر محمول عليه(محكوم عليه) وهو ما يسمى بالموضوع لأنه وضع ليحكم عليه بالإثبات أو بالنفي. فقولنا: (زيد مسافر، سافر زيد، كان زيد مسافراً، إنّ زيداً مسافر) قضية المحمول فيها(السفر) والموضوع فيها(زيد). والموضوع مقدم في الرتبة وإن ذكر آخراً لأنه يمثل ما يسند إليه كالمبتدأ والفاعل وما يقوم مقامهما، والمؤخر المحمول لأنه يمثل المسند لأنه في المعنى وصف للموضوع، والوصف متأخر عن موضوعه عقلاً وخارجاً كالفعل والخبر وغيرهما. والقضية الحملية تنحل إلى مفردين وكما في(زيد وسافر، أو مسافر)، وما ورد في الأمثلة من نحو (كان أو إنّ) تسمى روابط لدلالتها على النسبة الرابطة بين الطرفين، ومن أمثلتها موجبة:(الله ربنا، الحلم سيد الأخلاق، رأس الحكمة مخافة الله، إن الله على كل شيء قدير)، ومن أمثلتها سالبة:(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم، ما على المحسنين من سبيل، لا يعلم الغيب إلا الله).

أقسام القضية الحملية: تنقسم القضية الحملية باعتبار موضوعها إلى أربعة أقسام:

١- الحملية الشخصية: وهي ما كان موضوعها جزئياً مشخصاً ومعيناً، وتسمى مخصوصة لخصوص الحكم فيها على فرد معين وهو الموضوع كقولنا:(زيد كاتب) فالموضوع هو زيد، ومثالها موجبة:(محمد رسول الله، بلال مؤذن الرسول)، ومثالها سالبة:(ذلك الكتاب لا ريب فيه، وما أنت بتابع قبلتهم).

٢- الحملية المهملة: وهي ما كان موضوعها كلياً غير مسور بسور، وسميت مهملة لإهمال بيان كمية أفراد الموضوع فيها لا كلاً ولا جزءاً، ومثالها موجبة:(إن الإنسان لفي خسر، المعدن يتمدد بالحرارة، الحي يحتاج إلى الغذاء)، ومثالها سالبة: (الجيش ليس مستعداً للمعركة، لا يسأم الإنسان من دعاء الخير).

٣- الحملية الكلية: وهي ما كان موضوعها كلياً وسورت بالسور الكلي أي أنها

محصورة لحصر أفراد الموضوع بالسور. والسور يدل على كمية الواقع عليه الحكم من الأفراد كلاً أو بعضاً. وسمي سوراً تشبيهاً له بالسور الذي يحيط بالشيء كقولنا سور المدينة. والحكم فيها يقع على كل فرد إيجابا وسلباً، ومثالها موجبة:(كل مكلف مأمور بطاعة الله، كل من عليها فان)، ومثالها سالبة:(لا شيء من الإنسان بخالد ، ولا شيء من الفضة بذهب، ما اتخذ الله من ولد).

٤- الحملية الجزئية: وهي ما كان موضوعها جزئياً وسورت بالسور الجزئي، أي ما كان الحكم فيها على بعض الأفراد إيجاباً وسلباً، ومثالها موجبة:(بعض الحيوان إنسان، فريق في الجنة، فمنهم من يمشي على بطنه)، ومثالها سالبة:(بعض الحيوان ليس بإنسان، ولكن أكثر الناس لا يشكرون، وما بعضهم بتابع قبلة بعض).

وتعتبر الحملية الشخصية بقوة الحملية الكلية وذلك لأن قولنا زيد إنسان يصدق على كل ما يصدق عليه زيد، فهذا القول يصدق على عمرو وخالد وأحمد وغيرهم لشمول القول الكل.

وتعتبر الحملية المهملة بقوة الحملية الجزئية وذلك لأن قولنا الإنسان حيوان دون بيان الكمية يصدق على بعض الحيوان إنسان، فالبعض متحقق على كلا التقديرين.

السور: هو اللفظ الدال على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع في القضية الكلية ولبعض أفراد الموضوع في القضية الجزئية. لذا فان السور يكون على أربعة أقسام:

١- سور إيجاب كلي: وهو ما دل على الإحاطة بجميع أفراد الموضوع إيجاباً وألفاظه الدالة عليه مثل: كل، عامة، جميع، كافة، قاطبة، كلما، متى، مهما، دائماً، أجمعين، كقولنا:(وكل شيء عنده بمقدار، كل من لاقيت يشكو دهره)، وغير ذلك مما يدل على الاستغراق، فإن(أل) في قوله تعالى: ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾ للاستغراق بقرينة الاستثناء في(إلا الذين آمنوا)، لأن الاستثناء دليل العموم.

٢- سور سلب كلي: وهو ما دل على الإحاطة بجميع أفراد الموضوع سلباً وألفاظه

الدالة عليه مثل: لا شيء، لا أحد، ليس البتة، وكل نكرة في سياق النفي كقولنا:(لا تأخذه سنة ولا نوم، لا عاصم اليوم من أمر الله، ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً).

٣- سور أيجاب جزئي: وهو ما دل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع إيجاباً، وألفاظه الدالة عليه مثل: بعض، قليل، أقل، كثير، أكثر، غالب، أغلب، فريق، معظم، طائفة، قد يكون، كقولنا:(بعض النبات شجر، إن بعض الظن إثم، وقليل من عبادي الشكور).

٤- سور سلب جزئي: وهو ما دل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع سلباً وألفاظه الدالة عليه مثل: ليس بعض، بعض ليس، ما كل، ليس كل، ليس جميع، وما أشبه ذلك من أساليب الإحاطة كقولنا:(ليس بعض الطلاب موجوداً، ما كل ما يتمنى المرء يدركه، وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين).

العدول والتحصيل:

تنقسم القضية الحملية باعتبار مفهوم طرفيها من حيث جعل حرف السلب جزءاً من أحد طرفيها أو من كليهما إلى معدولة ومحصلة.

١- القضية المعدولة: وهي ما كان حرف السلب جزءاً من أحد طرفيها أو من كليهما معاً. فالمعدولة على هذا الأساس ثلاثة أقسام:

أ- معدولة الموضوع: وهي ما جعل حرف السلب جزءاً من الموضوع فقط، ومثالها موجبة:(غير الحي جماد)، ومثالها سالبة:(لا شيء من غير الحي بإنسان).

ب- معدولة المحمول: وهي ما جعل حرف السلب جزءاً من المحمول فقط، ومثالها موجبة:(الجماد لا حي)، ومثالها سالبة:(ليس الحي بلا حيوان).

ج- معدولة الطرفين: وهي ما جعل حرف السلب جزءاً من كل من طرفيها، ومثالها موجبة: (غير الحيوان غير إنسان)، ومثالها سالبة:(اللاحي ليس بلا جماد).

وسميت معدولة للعدول بها عن أصل مدلولها بالأداة. وأصل مدلولها هو الإثبات

لأن الأصل في أداة السلب أن تستعمل في قطع النسبة وسلبها فتكون مرتبطة بها وداخلة عليها فلفظ (حي) صار إلى(لاحي) ولفظ (حيوان) صار إلى(لا حيوان)، فإذا جعلت جزءاً من طرفي القضية فقد عدل بها عن أصل مدلولها وسميت القضية حينئذ معدولة.

٢- القضية المحصلة: هي التي لم يجعل حرف السلب جزءاً من أحد طرفيها، وسميت محصلة لأنها محصلة لأصل مدلول طرفيها وموجدة له، أي أن الموضوع أو المحمول فيها وجودي لا عدمي، ومثالها موجبة (الأمة بأخلاقها)، ومثالها سالبة (لا شيء من الذهب بفضة).

تنبيه: قد تشتبه القضية المحصلة السالبة بمعدولة المحمول من حيث وجود المشابهة بينهما في وجود أداة النفي وسط القضية، لكن التمييز بينهما واضحاً لفظاً ومعنى. فمن جهة المعنى فإن الحكم في المحصلة السالبة يكون بسلب المحمول عن الموضوع أي نفي المحمول عن الموضوع، ففي نحو:(لا شيء من الذهب بفضة) ينفي كون أي شيء من الفضة بذهب. وهذا أمر وجودي. أما في المعدولة فيكون بثبوت عدم المحمول للموضوع، أي عدم وجوده لا ثبوتاً ولا عدماً من نحو:(الجماد لا حي)، أي أن نفي المحمول يثبت صحة الموضوع. كما أن المعدولة لا تصدق إلا بوجود الموضوع أي بكون الموضوع موجود على الإثبات بخلاف السالبة فإنها تصدق مع نفي الموضوع.

أما من جهة اللفظ فإننا نلاحظ مكان حرف النفي من الرابط، فإذا تقدم حرف النفي على الرابط كانت القضية محصلة سالبة نحو:(زيد ليس هو بكاتب)، وإذا تأخر حرف النفي عن الرابط كانت القضية معدولة المحمول نحو(زيد هو غير كاتب) لأن السلب لا بد أن يكون جزءاً من المحمول. أما إذا لم يذكر رابطاً فهي معدولة إذا كانت أداة النفي مذكورة بلفظ (لا) أو (غير) نحو:(زيد لا جاهل) و(عمرو غير بليد). أما إذا كانت بلفظ (ليس) أو(لا شيء) فهي محصلة سالبة نحو:(بعض الحيوان ليس بإنسان) و(لا شيء من الجماد بحيوان).

الموجهات:

إن نسبة المحمول إلى الموضوع في القضية سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الأمر والواقع كالضروريات أو الدوائم أو المطلقات أو الممكنات. وتسمى الكيفية اصطلاحاً مادة القضية، ويسمى اللفظ الدال على الكيفية جهة القضية، فإذا ذكر ذلك في القضية سميت (موجهة) من نحو:(كل ذهب معدن) ويسمى هذا مادة القضية. فإذا قلنا (بالضرورة) وجهت القضية، أي أننا وجهنا القضية إلى نسبتها في الواقع، فمثلاً إذا قلنا(كل إنسان حيوان) ونظرنا إلى نسبتها إلى الواقع وجدناها ضرورية. أما إذا قلنا (كل إنسان كاتب) وجدنا أن نسبتها غير ضرورية. ومتى خالفت الجهة المادة كانت القضية كاذبة لكون الحكم فيها غير مطابق للواقع كأن يكون اللفظ الدال اللاضرورة والكيفية الثابتة في الواقع هي الضرورة نحو: (كل إنسان حيوان بالضرورة). والموجهات إذا اشتملت على موجهة واحدة سميت بسيطة نحو:(كل إنسان كاتب بالإمكان)، وإذا اشتملت على موجهتين أو أكثر سميت مركبة نحو: (كل إنسان كاتب بالإمكان لا بالضرورة). وتتشعب أقسام الموجهات، لذا فإننا نقتصر على هذا البيان حولها.

٢- القضية الشرطية: هي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما من نحو:(إذا نزل المطر أنبتت الأرض)، وهذا يعني أن وجود أحدهما معلق على وجود الآخر أو نفيه.

والقضية الشرطية إما متصلة أو منفصلة.

أ- القضية المتصلة: وهي ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق الأخرى وعدمه بعدمها مثل: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود). وسميت شرطية لوجود الشرط والتعليق. وسميت متصلة لاتصال جزأيها وتلازمهما، فإنه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر. وتنحل القضية المتصلة إلى جملتين لا إلى مفردين، والجزء الأول

منها يسمى المقدم والثاني يسمى التالي. والمقدم في المتصلة ما تقدم في الرتبة وان ذكر مؤخراً والتالي فيها ما تأخر وإن ذكر مقدماً من نحو:(إن كان زيد مجتهداً فالنجاح حليفه) فالنجاح متوقف على اجتهاد زيد فرتبته التأخير وإن ذكر مقدماً في(النجاح حليف زيد إن كان مجتهداً). وأدوات الشرط التي تعقد الارتباط كثيرة منها:(إذا، لو، مهما، كلما، متى، إن، حيثما، لولا) وغيرها من الأدوات التي تفيد الارتباط الشرطي بين قضيتين سواء كانت هذه الأدوات عاملة عند النحاة أو غير عاملة، لأن المراد منها هنا تأدية المعنى. وقد يكون الترابط بين المقدم والتالي على وجه اللزوم فيسمى لزومياً وهو الذي يحكم فيه بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى أي أن يكون بين جزأيها ترابط وعلاقة التزام مثل:(إن كان هذا إنساناً فهو حيوان)، فصدق(هو حيوان) متوقف على أن المشار إليه إنسان، ومثالها في قول الشارع: (كلما زالت الشمس وجبت صلاة الظهر) و(كلما وجد رمضان وجب الصوم). أما إذا كانت لا على وجه اللزوم فتسمى اتفاقية وهذه تأتي في أمر متفق عليه ولكن لا رابط بين مقدمها وتاليها أي لا علاقة بينهما لا عقلاً ولا شرعاً ولا عادة مثل:(إن كان الإنسان ناطقاً فالحصان صاهل)، فلا علاقة بين ناطقية الإنسان وصاهلية الحصان بل اتفق أنهما وجدا كذلك، وكذا لو قلنا (إن كان الطلاب حاضرين فالأستاذ موجود، إذا كان أبو حنيفة فقيهاً فالمتنبي شاعر)، ومثالها قوله تعالى:(قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم)[١]فكينونتهم في بيوتهم وبروزهم إلى مضاجعهم لا علاقة بينهما ولا يستلزم أحدهما الآخر ولا عدمه. فقد كانوا يتوهمون أن بيوتهم تنجيهم من القتل كما قال فيهم الحق:(يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا)[٢]و(الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا)[٣] فبين تعالى

(١) آل عمران/ ١٥٤.
(٢) آل عمران / ١٥٤ .
(٣) آل عمران / ١٦٨ .

عدم المنافاة بين بقائهم في بيوتهم وبين بروزهم إلى مضاجعهم التي كتب عليهم أن يقتلوا فيها، أي أن من حلت منيته وانتهى عمره ونفذ القضاء فيه فقتل في أي مكان قدره الله تعالى فلا بيته يمنعه ولا حصنه يحميه، ومثاله أيضاً: ﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي﴾[1] لأن كون البحر مداداً لكلمات الله تعالى لا علاقة له بنفادها ولا بعدم ذلك، لأن القضية اشتملت على حكم عدم نفاد كلمات الله. ومثالها أيضاً: ﴿وإن تدعهم إلى الهدى فلن يهتدوا إذاً أبدا﴾[2]، فدعاؤه إياهم إلى الهدى لا علاقة بينه وبين عدم اهتدائهم، فالحكم فيها اشتمل على عدم الاهتداء سواء دعا أم لم يدعُ. وكقولهم:(لو لم يخف الله لم يعصه)، فعدم خوفه من الله لا أثر له في عدم عصيانه، وذلك أن الشرط الحقيقي في الاتفاقية ليس مذكوراً، فليس سبب العصيان هو عدم الخوف بل هو شدة التعظيم لله المانعة من عصيانه، ولو لم يكن خائفاً.

ب- القضية المنفصلة: وهي ما حكم فيها بالتنافي بين قضيتين أو عدم التنافي بينهما من نحو: (إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن تكون غاربة)، (ليس دائماً إما أن يكون الحيوان يمشي على رجلين أو يمشي على أربع) . وسميت شرطية لأن الحكم فيها على وجه الشرط تقديراً إذ فيها ربطاً بين جزأيها بالتنافي فأشبهت الشرط. وسميت منفصلة لوجود أداة الانفصال ولانفصال جزأيها إذ أنه كلما تحقق أحدهما انتفى الآخر. وقصد بالانفصال استحالة الجمع بين جزأي القضية في الصدق والكذب أو فيهما. والمعتبر في القضية المنفصلة أن المقدم هو ما كان مقدماً في الذكر وما بعده يكون تالياً، إذ لا يهم الترتيب بينهما.

أقسام القضية الشرطية المنفصلة:

إضافة إلى أقسام القضية العامة التي تشترك فيها الحملية والمتصلة والمنفصلة، فإن

(١) الكهف/ ١٠٩ .
(٢) الكهف/ ٥٧.

القضية الشرطية المنفصلة تنفرد بأنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام أخرى، وهي:

١- قضية منفصلة مانعة جمع وخلو: وتسمى بالقضية الحقيقية أيضاً. وهي ما حكم بالعناد أي بالتنافي بين طرفيها جمعاً وخلواً، بمعنى أنه يمتنع اجتماع النسب المرددة فيها، ويمتنع الخلو عن واحد منها، فلا يصدقان ولا يكذبان ولا يجتمعان في محل واحد (إيجاباً) ولا ينتفيان عنه (سلباً) مثل:(إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً) فلا يمكن أن يكون لا زوجاً ولا فرداً، ولا يمكن أن يكون زوجاً وفرداً معاً. وكذا لو قلنا(الكلمة اسم وفعل وحرف) فلا يمكن صدق الثلاثة معاً لأن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف، ولا يمكن نفي الثلاثة معاً كأن نقول (الكلمة لا اسم ولا فعل ولا حرف)، وأمثلتها كثيرة من نحو:(إما أن يكون الشيء موجوداً وإما أن يكون معدوماً)، و(الجسم إما أن يكون متحركاً وإما أن يكون ساكناً)، و﴿إنّا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا﴾. نلاحظ من الأمثلة أن الحكم فيها موجباً متردداً بين نسبتين، كما يمتنع أن تجتمع النسب المتنافية فيها، لكن يمتنع أن يخلو واحد من النسب المتنافية فيها، فهي إذن مانعة جمع ومانعة خلو.

٢- قضية منفصلة مانعة جمع فقط: وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها جمعاً وصدقاً، بمعنى أنه يمتنع اجتماع النسب المرددة فيها، ولكن لا يمتنع الخلو عنها جميعاً، فلا يجتمعان في محل واحد ولا يصدقان وقد يكذبان ومثالها في الموجبة المنفصلة:(إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً)، فإن الشيء المشار إليه لا يمكن أن يكون شجراً وحجراً معاً، لكن يمكن أن يكون لا شجراً ولا حجراً، كأن يكون حيواناً. وكذا لو قلنا(القمر إما أكبر من الأرض أو مساوياً لها)، فلا يجتمع الأمران معاً، ولكن قد يخلو الأمر عنهما فيكون أصغر من الأرض كما هو الواقع. نلاحظ من الأمثلة أنه لا يجتمع فيها الأمران، ولكن قد ينتفيان معاً، فيكونان أمراً آخراً، ومثالها سالبة:(هذا الشيء إما أن يكون غير جمل أو غير فرس). ففي المثال انتفى جمع الأمرين. فهي إذن مانعة جمع فقط.

٣- قضية منفصلة مانعة خلو فقط: وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها خلواً

وكذباً، بمعنى أنه يمتنع في الواقع الخلو عن واحد من النسب المرددة فيها، ولكن يمكن اجتماعها معاً، أي أنها لا يكذبان نحو: (إما أن يكون هذا الشيء لا شجراً أو لا حجراً)، إذ لو كذبا لكان ذلك الشيء شجراً أو حجراً معاً، وهو محال. ولكن قد يصدقان، كأن يكون ذلك الشيء حيواناً، فهو لا شجر ولا حجر. وكذا لو قلنا: (مثل الجليس الصالح كحامل المسك: إما أن يُحذِيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحاً طيبة). فكل هذه الثلاثة قد تجتمع فهي ليست مانعة جمع، ولكن الأمر لا يخلو عن واحد من هذه الثلاثة، فهي إذن مانعة خلو.

الخلاصة :

القضية الحملية: هي إسناد شيء إلى شيء آخر أو نفيه عنه.

القضية الشرطية المتصلة: هي إثبات الارتباط الشرطي أو نفيه بين حكم وآخر.

القضية الشرطية المنفصلة: هي التي يحكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما.

الباب الثامن
أحكام القضايا

للقضايا أحكام ثلاثة: التناقض والعكس وتلازم الشرطيات. ويبحث عنها المناطقة للحاجة إليها في الاستدلال، وسنكتفي بالحديث عن التناقض والعكس، ونترك الثالث للمطولات اكتفاء بما يسعه هذا الموجز البسيط.

التناقض: هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب اختلافاً يلزمه أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة مثل(زيد حي) نقيضها(زيد ليس بحي)، فإن كان الاختلاف لا يقتضي ذلك فلا تناقض كأن نقول (زيد ساكن) و(زيد ليس بمتحرك)، فلا تناقض في هاتين القضيتين حيث إن كليهما صادقتان، أو أن نقول(كل حيوان إنسان) و(لا شيء من الحيوان بإنسان)، فلا تناقض هنا حيث إن كليهما كاذبتان.

شروط التناقض:

لا يتحقق التناقض إلا إذا اتحدت القضيتان في الأمور التالية:

١- وحدة الموضوع: بأن يكون موضوعهما واحداً فإن اختلف الموضوع فلا تناقض، مثال ذلك: (زيد قائم، عمرو ليس بقائم).

٢- وحدة المحمول: بأن يكون محمولهما واحداً فإن اختلف المحمول فلا تناقض، مثال ذلك: (زيد قائم، زيد ليس بضاحك).

٣- وحدة الزمان: بأن يكون زمان النسبة فيهما واحداً فإن اختلف الزمان فلا تناقض، مثال ذلك: (زيد نائم ليلاً، زيد ليس بنائم نهاراً).

٤- وحدة المكان: بأن يكون مكان النسبة واحداً فإن اختلف المكان فلا تناقض، مثال

ذلك: (زيد جالس في السوق، زيد ليس بجالس في البيت).

٥- وحدة الإضافة: تعني النسبة إلى شيء، أي أنه إذا نسب المحمول إلى شيء في إحداهما لابد أن ينسب إليه في الأخرى فإذا اختلفت الإضافة فلا تناقض، مثال ذلك: (زيد أب لعمرو، زيد ليس بأب لعليّ).

٦- وحدة الشرط: إذا اعتبر في إحداهما شرط لابد من اعتباره في الأخرى وإلا فلا تناقض، مثال ذلك: (زيد قوي إن كان معافى، زيد ليس بقوي إن كان مريضاً).

٧- وحدة القوة والفعل: بمعنى إن تحقق النسبة في إحداهما يجب تحققها في الأخرى، فإن كانت في الأولى بالفعل لا بد أن تكون في الثانية بالفعل، وإن كانت في الأولى بالقوة لا بد أن تكون في الثانية بالقوة وإلا فلا تناقض، مثال ذلك:(الخمر مسكر بالقوة، الخمر ليس بمسكر بالفعل) أو(القلم كاتب بالقوة، القلم ليس بكاتب بالفعل).

٨- وحدة الجزء والكل: بمعنى أن المحكوم عليه في إحداهما إن كان جزءاً يجب أن يكون جزءاً في الثانية، فإن كان كُلاً فلا تناقض، مثال ذلك:(العين سوداء بعضها)،(العين ليست بسوداء كلها).

ويطلق المناطقة على ذلك (وحدة النسبة الحكمية) أي لابد من أن تبقى القضية المنقوضة هي نفسها دون اختلاف في قيد من قيودها وإلا فإنه قد تصدق القضية ونقيضها معاً وقد يكذبان معاً. كما يشترط لتحقق التناقض بين قضيتين محصورتين(مسورتين) اختلافهما في الكم أي في الكلية والجزئية لأن الكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد تصدقان وذلك في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول من نحو: (كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان). فالقضيتان كليتان كاذبتان. وقولنا في الجزئيتين من نحو: (بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان). فالقضيتان جزئيتان صادقتان.

على هذا الاعتبار فإن أغلب نواقض القضايا يكون بالكم، وكما يأتي:

١- نقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة، مثل: (كل إنسان حيوان) نقيضها(ليس

بعض الإنسان بحيوان)، (كل ذهب معدن) نقيضها (بعض الذهب ليس بمعدن).

٢- نقيض الكلية السالبة جزئية موجبة مثل:(لا شيء من الشجر بحجر) نقيضها(بعض الشجر حجر)، (ليس البتة إذا اجتهدت نجحت) نقيضها(قد يكون إذا اجتهدت نجحت).

٣- نقيض الجزئية الموجبة كلية سالبة مثل:(بعض الحيوان إنسان) نقيضها(لا شيء من الحيوان بإنسان)، (قد يكون إذا طلعت الشمس بقي الليل) نقيضها (ليس البتة إذا طلعت الشمس بقي الليل).

٤- نقيض الجزئية السالبة كلية موجبة مثل: (بعض الحيوان ليس بإنسان) نقيضها(كل حيوان إنسان)، (بعض النبات ليس بنخل) نقيضها (كل نبات نخل)، (قد لا يكون الزائر إما قريباً أو جاراً) نقيضها(دائماً إما أن يكون الزائر قريباً أو جاراً).

٥- نقيض القضية الشخصية والمهملة يكون بتغير الكيف مثالها في الشخصية: (زيد مجتهد) نقيضها(زيد ليس بمجتهد) ومثالها في المهملة:(الإنسان ناطق) نقيضها (الإنسان ليس بناطق).

تنبيه:

١- سبق أن ذكرنا أن من شرط التناقض اتحاد الزمن ولكن إذا نزل حكم في زمن انتفى نقيضه في ذلك الزمن، فإذا نزل حكم آخر ينافيه في زمن آخر بعيد فلا تناقض لأن القضية في وقتها صادقة، والأخرى في وقتها أيضاً صادقة فلا تناقض، مثال ذلك قوله تعالى:(قل لا أجد فيما أوحي إلي محرماً على طاعم يطعمه)[1]، وذكر فيها تحريم أربعة أمور لم يكن من بينها تحريم الحمر الأهلية. ثم نزل تحريمها بعد أكثر من سبع سنين فالأمر الأول صادق في وقته والثاني صادق في وقته، لعدم المنافاة مع اختلاف الزمن.

---

(١) الأنعام/ ١٤٥.

٢- ذكرنا أن الكلية الموجبة يتحقق نقيضها بالجزئية السالبة وهذا في فن المنطق أمر مطرد، ولكن مثله لا يتحقق به التناقض في فن الأصول لأنه كم من نص من كتاب أو سنة هو كلية موجبة مع وجود نص آخر من كتاب أو سنة يتضمن جزئية سالبة مع أنه لا تناقض بين النصين الذي أحدهما كلية موجبة والآخر جزئية سالبة. ووجه عدم التناقض أن الجزئية السالبة تكون مخصِصة للكلية الموجبة، والتخصيص في الاصطلاح هو قصر العام على بعض أفراده بدليل قوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)[١]، فالنص في قوة الكلية الموجبة. وقوله تعالى في المطلقات الحوامل:(وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)[٢]، إنما هو في قوة الجزئية السالبة أي أن بعض المطلقات لا يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، بل ينتظرن وضع حملهن. فهذه الجزئية السالبة لم تناقض تلك الكلية الموجبة، بل هي مخصصة لعمومها. كذلك قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها)[٣]، فهي أيضاً في قوة الجزئية السالبة بمعنى (بعض المطلقات لا يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء لأنهن لا عدة عليهن أصلاً وهن المطلقات قبل الدخول). وقوله تعالى:(وأحل لكم ما وراء ذلكم)[٤]، فإنه كلية موجبة لأن لفظ (ما) في الآية صيغة عموم، فهو في قوة (وأحل لكم كل امرأة سوى ما ذكر من المحرمات في قوله تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم.. إلى قوله تعالى.. والمحصنات من النساء)[٥]. وكتحريم النبي ﷺ لنكاح المرأة على عمتها أو خالتها في قوة جزئية سالبة هي قولك: بعض ما وراء ذلك ليس بحلال لكم كجمع المرأة

(١) البقرة/ ٢٢٨.
(٢) الطلاق/ ٤.
(٣) الأحزاب/ ٤٩.
(٤) النساء/ ٢٤.
(٥) النساء/ ٢٣.

وعمتها وخالتها. فهو تخصيص وليس تناقض. وعلى هذا قس.

٣- من فوائد معرفة التناقض أن الإنسان يستطيع أن يبطل دعوى خصمه بإقامة الدليل على صحة نقيضها كما يستطيع أن يبرهن على صحة دعواه بإقامة الدليل على بطلان نقيضها لأن بطلان أحد النقيضين يستلزم صحة الآخر قطعاً.

الباب التاسع
العكس في القضايا

العكس عند المناطقة يجري في القضية التي يقتضي المعنى ترتيب طرفيها ترتيباً طبيعياً، بحيث لو أزيل هذا الترتيب تغير المعنى، كما يفسر الترتيب الطبيعي أيضاً بكون الطرف الثاني في القضية يتوقف على الأول، ولا يتوقف الأول على الثاني. والمرتب بالطبع من القضايا هو القضية الحملية والقضية الشرطية المتصلة، ومثالها في الحملية: (الفاكهة نافعة) وعكسها (بعض النافع فاكهة). ومثالها في المتصلة: (لو حضرت عندي أكرمك) وعكسها(قد يكون إكرامك لو حضرت عندي).

أما الشرطية المنفصلة فليس بين طرفيها ترتيب طبيعي لذلك لا يعتد بعكسها إذ لا فائدة منه، ومثالها: (إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً)، فإذا عكست صارت (إما أن يكون العدد فرداً وإما أن يكون زوجاً)، وهذا معنى قولنا لا فائدة منه.

وينقسم العكس اصطلاحاً إلى ثلاثة أقسام:

١- عكس النقيض الموافق.

٢- عكس النقيض المخالف.

٣- العكس المستوي. وهو الأكثر استعمالاً وهو الذي عليه الباب لبساطته.

وهذا تعريف كل واحد منها مع إيضاحه بالأمثلة:

١- عكس النقيض الموافق: وهو تبديل طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر، فيبدل الموضوع بنقيض المحمول ويبدل المحمول بنقيض الموضوع مع بقاء الصدق والكيف مثل:(كل إنسان حيوان)، نأخذ نقيضها أولاً (لا إنسان، لا حيوان) ثم نعكسها (كل لا حيوان لا إنسان). فقد أخذنا نقيض الطرف الثاني وجعلناه أولاً ثم

أخذنا نقيض الأول وجعلناه ثانياً. ومثاله أيضاً (كل حي يحتاج للغذاء) يكون نقيضه الموافق (كل ما ليس بمحتاج للغذاء غير حي). وسمي موافقاً لتوافق طرفيه (الموضوع والمحمول) في الكيف أي في النفي والإثبات، وسمي نقيضاً لأن التبديل فيه وقع بين نقيضي الطرفين.

٢- عكس النقيض المخالف: وهو تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول، أي دون تغيير، مع بقاء الصدق دون الكيف بحيث لو كان الأصل موجباً كان العكس سالباً نحو:(كل ذهب معدن)، فنقيض الثاني هو(لا معدن) ثم نعكس(لا شيء مما ليس بمعدن بذهب). وقولنا (كل إنسان حيوان) يكون نقيضه المخالف(لا شيء من لا حيوان بإنسان). وسمي بذلك لتخالف طرفيه في الكيف.

٣- العكس المستوي: هو تبديل طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي مع بقاء التصديق والتكذيب بحالهما، والكيف(الإيجاب والسلب) بحالهما، وكذلك الكم (الكلية والجزئية)[١]. ويقصد ببقاء الصدق أنه إذا كانت القضية الأولى صادقة كانت قضية العكس كذلك، لأن العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم. ويقصد ببقاء الكيف أنه إذا كان الأصل موجباً يكون العكس موجباً وكذا إذا كان سالباً يكون العكس سالباً. مثاله: (كل إنسان ناطق)، عكسه (كل ناطق إنسان). والعكس المستوي هو المهم في إعطاء النتائج. أما عكس النقيض بنوعيه فلا يستعمل في العلوم

---

(١) إلا الكلية الموجبة فإنها تنعكس جزئية موجبة لأن الغالب أن يكون المحمول أعم من الموضوع، فإذا قلنا (كل إنسان حيوان) فإنها لا تنعكس(كل حيوان إنسان) لأنه يحمل العام على الخاص، ولا يحمل الخاص على العام بل يقال (بعض الحيوان إنسان). كما أن الجزئية السالبة لا عكس لها لزوماً فيقال(بعض الحيوان ليس بإنسان) ولا يقال(بعض الإنسان ليس بحيوان). الشرح الواضح المنسق لنظم السلم المنورق/ الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي/ ص٢٨.

والإنتاجات وإن الإنتاج بواسطته لا يسمى قياساً، لذلك لم يأت ذكره في العديد من كتب المنطق.

نتائج العكس في القضايا الحملية والشرطية المتصلة:

١- القضية الكلية الموجبة تنعكس جزئية موجبة نحو:(كل إنسان حيوان) عكسها (بعض الحيوان إنسان)، وذلك لأنها لو انعكست كلية موجبة لصار(كل حيوان إنسان). ولو انعكست كلية سالبة لصار(لا شيء من الحيوان بإنسان)، ولو انعكست جزئية سالبة لصار(ليس بعض الحيوان بإنسان) وهذا كله محال.

٢- القضية الجزئية الموجبة تنعكس جزئية موجبة نحو:(بعض الطير أبيض) عكسها(بعض الأبيض طير)، لأنها لو انعكست كلية موجبة لقلنا(كل الأبيض طير)، ولو انعكست كلية سالبة لصار(لا شيء من الأبيض بطير)، ولو انعكست جزئية سالبة لصار(ليس بعض الأبيض بطير) وهذا كله محال.

٣- القضية الكلية السالبة تنعكس كلية سالبة نحو:(لا شيء من الإنسان بحجر) تنعكس(لا شيء من الحجر بإنسان)، لأنها لو انعكست موجبة لصار(كل حجر إنسان)، ولو انعكست جزئية موجبة لصار(بعض الحجر إنسان)، ولو انعكست جزئية سالبة لصار(ليس بعض الحجر بإنسان)، وهذا كله محال.

٤- القضية الجزئية السالبة ومثلها المهملة السالبة لا تنعكس أصلاً لعدم الصدق نحو:(بعض الحيوان ليس بإنسان)، وهذه لا يصح عكسها(بعض الإنسان ليس بحيوان) لعدم الصدق.

واليك بعض الأمثلة في الشرطية المتصلة وعلى النمط المذكور أعلاه:

١- القضية الكلية الموجبة تنعكس جزئية موجبة نحو: (كلما كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً) عكسها(قد يكون إذا كان الضوء موجوداً كانت الشمس طالعة).

٢- القضية الجزئية الموجبة تنعكس جزئية موجبة نحو: (قد يكون إذا كان الشيء

حيواناً كان إنساناً) عكسها (قد يكون إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً).

٣- القضية الكلية السالبة تنعكس كلية سالبة، نحو:(ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود) عكسها (ليس البتة إذا كان الليل موجوداً فالشمس طالعة).

الباب العاشر
القياس

هذا باب مقاصد التصديقات وهو عند المناطقة قول مؤلف من قضيتين فأكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر نحو: (العالم متغير.. وكل متغير حادث)، فإنه قول مؤلف من قضيتين أي جملتين إذا سلم ذلك لزم عنه لذاته قول آخر وهو (العالم حادث). وقولنا(لذاته) قيد يخرج به ما ليس لذاته أي أن يؤلف من أقوال لا تنتج لعدم التلازم بينها وذلك لعدم وجود الحد المكرر بين القضتين كقولنا:(كل إنسان حيوان وكل فرس صاهل)، فقولنا(كل إنسان صاهل) لا يصح لأنه ليس كذلك. من هذا نعلم أن القضية لكي تنتج لا بد أن تتعلق نتيجتها بذات الشيء الذي ورد في القضية الأولى فإن صحت العلاقة صح القياس. والقياس غالباً يتركب من قولين أي قضيتين ويسمى بالقياس البسيط نحو:(زيد مجتهد وكل مجتهد ناجح ينتج زيد ناجح). أو يتركب من أكثر من قضيتين ويسمى بالقياس المركب نحو: (زيد مجتهد وكل مجتهد ناجح وكل ناجح محبوب فيكون زيد محبوباً).

وينقسم القياس إلى قسمين: اقتراني (حملي وشرطي) واستثنائي.

١- القياس الاقتراني: وهو االقياس الذي يمتاز بكون نتيجته موجودة في مقدمتيه بالقوة لا بالفعل، أي بالمادة لا بالصورة والهيئة، وتكون أجزاؤها مفرقة فيه نحو: (أ ب.. ب ج.. أ ج). فالمقدمة الصغرى(أ ب) والمقدمة الكبرى(ب ج) هما مادة القضية، والنتيجة(أ ج) هي شكل القضية، ومثاله: العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث. وهذه النتيجة التي هي(العالم حادث) ليست مذكورة في المقدمتين فعلاً بل قوة لأن (العالم) أخذ من الصغرى و(حادث) أخذ من الكبرى، والشيء يوجد مع مادته بالقوة

قبل حصول صورته[١]. وسمي اقترانياً لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض. والقياس الاقتراني إما أن يكون في القضايا الحملية من نحو: (كل ذهب معدن وكل معدن قابل للتمدد بالحرارة ينتج كل ذهب قابل للتمدد بالحرارة)، أو أن يكون في القضايا الشرطية التي قد تتألف من متصلتين وتنتج متصلة من نحو: (كلما رؤي هلال رمضان فقد دخل شهر الصوم وكلما دخل شهر الصوم فقد وجب الصوم ينتج كلما رؤي هلال رمضان فقد وجب الصوم)، أو من منفصلتين وتنتج منفصلة من نحو: (دائماً إما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً ودائماً إما أن يكون الزوج قابلاً للقسمة إلى فردين أو إلى زوجين ينتج (دائماً إما أن يكون العدد فرداً أو قابلاً للقسمة إلى فردين أو إلى زوجين)، أو من حملية ومتصلة وتنتج متصلة من نحو:(كلما كانت المادة ذهباً أو حديداً فهي معدن وكل معدن يتمدد بالحرارة فكلما كانت المادة ذهباً أو حديداً فهو يتمدد بالحرارة)، أو من منفصلة وحملية وتنتج منفصلة من نحو: (دائماً إما أن يكون الشيء موجوداً أو معدوماً وكل معدوم لا تأثير له ينتج (دائماً إما أن يكون الشيء موجوداً أو لا تأثير له)، أو من متصلة ومنفصلة تنتج متصلة أو منفصلة من نحو:(كلما كان الشيء نباتاً كان نامياً وكلما كان نامياً كان متغذياً، فكلما كان الشيء نباتاً كان متغذياً) في المتصلة، ومن نحو:(كل جسم إما نام وإما غير نام وكل نام إما حيوان أو نبات، فكل جسم إما غير نام وإما حيوان أو نبات) في المنفصلة.

حدود القياس :

تنقسم حدود القياس إلى ثلاثة أقسام هي:

١- الحد الأصغر: وهو الموضوع أو المقدم في نتيجة القياس، وسمي حداً أصغراً لأنه في الغالب أصغر أفراداً من المحمول.

---

(١) كما في الخمر ففيه قوة للإسكار بالقوة والفعل، فقوته موجوده فيه بمادته قبل حصول صورته بالفعل.

٢- الحد الأكبر: وهو المحمول أو التالي في نتيجة القياس، وسمي حداً أكبراً لأنه في الغالب أكبر أفراداً من الموضوع .

٣- الحد الأوسط: وهو المتكرر بينهما، وسمي حداً أوسطاً لأنه واسطة في ثبوت حكم الحد الأكبر إلى الأصغر.

ولابد في كل قياس من وجود تلك الحدود الثلاثة. ويسمى الحد الأصغر في القضية الأولى المقدمة الصغرى، وهي التي تذكر أولاً. أما الحد الأكبر فيسمى المقدمة الكبرى، وهي التي تذكر ثانياً. والحد الأوسط هو المكرر بينهما أي موجوداً مع الأصغر في مقدمته ومع الأكبر في مقدمته لأنه واسطة بين الاثنين ويسقط عند الإنتاج. أما نتيجة القياس فهي قضية ثالثة تنتج عن المقدمتين.

أشكال القياس الاقتراني وضروبه:

الشكل: هو الهيئة الحاصلة للقياس من جهة وضع الحد الأوسط بالنسبة للحدين الأصغر والأكبر أي أنه إذا اجتمعت قضيتان واتحد الحد الأوسط فيهما ولزمت منها نتيجة فإن هذا يسمى عند المناطقة شكلاً.

الضرب: هو الهيئة الحاصلة للقياس من جهة الكم والكيف في المقدمتين، فهو ينتج عن اختلاف القضيتين في الكل والبعض وفي الإيجاب والسلب.

والأشكال أربعة:

١- الشكل الأول: وهو ما كان الحد الأوسط في القياس محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى.

٢- الشكل الثاني: وهو ما كان الحد الأوسط في القياس محمولاً فيهما.

٣- الشكل الثالث: وهو ما كان الحد الأوسط في القياس موضوعاً فيهما.

٤- الشكل الرابع: وهو ما كان الحد الأوسط في القياس موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى أي عكس الشكل الأول.

والضروب بحسب القسمة العقلية ستة عشر، إذ أن القضية إما كلية وإما جزئية، إما موجبة وإما سالبة، ومن ضرب الأشكال الأربعة في أربعة ينتج ستة عشر شكلاً. وكما يأتي:

١- (كلية موجبة، كلية موجبة)، (كلية موجبة، جزئية موجبة)، (كلية موجبة، كلية سالبة)، (كلية موجبة، جزئية سالبة).

٢- (كلية سالبة، كلية موجبة)، (كلية سالبة، جزئية موجبة)، (كلية سالبة، كلية سالبة)، (كلية سالبة، جزئية سالبة).

٣- (جزئية موجبة، كلية موجبة)، (جزئية موجبة، جزئية موجبة)، (جزئية موجبة، كلية سالبة)، (جزئية موجبة، جزئية سالبة).

٤- (جزئية سالبة، كلية موجبة)، (جزئية سالبة، جزئية موجبة)، (جزئية سالبة، كلية سالبة)، (جزئية سالبة، جزئية سالبة).

شروط الإنتاج:

١- الشكل الأول: أن يكون الحد الأوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى. وشرط إنتاجه من جهة الكيف: إيجاب الصغرى ومن جهة الكم: كلية الكبرى. على هذا تكون الضروب المنتجة منه أربعة.

تنبيه:

سيكون رمز الموضوع (أ) ورمز المحمول (ب) ورمز العلاقة (ج).

١-

كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة
كل أ ب	كل ب ج	كل أ ج
كل كريم محبوب	وكل محبوب سعيد	كل كريم سعيد

-٢

كلية موجبة	كلية سالبة	كلية سالبة
كل أ ب	لا شيء من ب ج	لا شيء من أ ج
كل مؤمن كريم	ولا كريم بمذموم	لا مؤمن بمذموم

-٣

جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
بعض أ ب	كل ب ج	بعض أ ج
بعض المعدن نحاس	كل نحاس يتمدد بالحرارة	بعض المعدن يتمدد بالحرارة

-٤

جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
بعض أ ب	لا شيء من ب ج	بعض أ ليس ج
بعض المعدن ذهب	لا شيء من الذهب بحديد	بعض المعدن ليس بحديد

أما الأشكال غير المنتجة فنذكرها ونذكر جزئياتها فقط ليعلم القارئ علة امتناعها عن الإنتاج. فعدم توفر الشروط يؤدي إلى عدم صدق القضية، فلا يعد ذلك إنتاجاً. ونفصله بما يلي:

-٥

كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
كل أ ب	بعض ب ج	بعض أ ج
كل إنسان حيوان	بعض الحيوان صاهل	بعض الإنسان صاهل

عقيم لعدم كلية الكبرى.

٦-

كلية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
كل أ ب	بعض ب ليس ج	بعض أ ليس ج
كل إنسان حيوان	بعض الحيوان ليس بفرس	بعض الإنسان ليس بفرس

عقيم لعدم كلية الكبرى.

٧-

جزئية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
بعض أ ب	بعض ب ج	بعض أ ج
بعض الحيوان إنسان	بعض الإنسان عاقل	بعض الحيوان عاقل

عقيم لعدم كلية الكبرى.

٨-

كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة
لا شيء من أ ب	كل ب ج	لا شيء من أ ج
لا شيء من الفرس بإنسان	كل إنسان حيوان	لا شيء من الفرس بحيوان

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

٩-

جزئية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
بعض أ ب	بعض ب ليس ج	بعض أ ليس ج
بعض الأسماء معربة	بعض المعرب ليس بفعل	بعض الأسماء ليست بفعل

عقيم لعدم كلية الكبرى.

-١٠

كلية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
لا شيء من أ ب	بعض ب ج	بعض أ ليس ج
لا شيء من الإنسان بجماد	بعض الجماد صخور	بعض الإنسان ليس بصخور

عقيم لعدم كلية الكبرى وعدم إيجاب الصغرى.

-١١

كلية سالبة	كلية سالبة	كلية سالبة
لا شيء من أ ب	لا شيء من ب ج	لا شيء من أ ج
لا شيء من الإنسان بجماد	لا شيء من الجماد بحيوان	لا شيء من الإنسان بحيوان

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١٢

كلية سالبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
لا شيء من أ ب	بعض ب ليس ج	بعض أ ليس ج
لا شيء من الإنسان بجماد	بعض الجماد ليس بحجر	بعض الإنسان ليس بحجر

عقيم لعدم إيجاب الصغرى وعدم كلية الكبرى.

-١٣

جزئية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة
بعض أ ليس ب	كل ب ج	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	كل إنسان نامٍ	بعض الحيوان ليس بنامٍ

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١٤

جزئية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
بعض أ ليس ب	بعض ب ج	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	بعض الإنسان مجتهد	بعض الحيوان ليس بمجتهد

عقيم لعدم إيجاب الصغرى وعدم كلية الكبرى.

-١٥

جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
بعض أ ليس ب	لا شيء من ب ج	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	لا شيء من الإنسان بجماد	بعض الحيوان ليس بجماد

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١٦

جزئية سالبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
بعض أ ليس ب	بعض ب ليس ج	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	بعض الإنسان ليس بمكلف	بعض الحيوان ليس بمكلف

عقيم لعدم إيجاب الصغرى وعدم كلية الكبرى.

٢- الشكل الثاني: أن يكون الحد الأوسط محمولاً فيهما. وشرط إنتاجه من جهة الكيف: اختلاف مقدمتيهما سلباً وإيجاباً. ومن جهة الكم: كلية الكبرى. على هذا تكون الضروب المنتجة منه أربعة.

١-

كلية موجبة	كلية سالبة	كلية سالبة
كل أ ب	لا شيء من ج ب	لا شيء من أ ج
كل تقي مخلص	لا خائن بمخلص	لا تقي بخائن

٢-

كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة
لا شيء من أ ب	كل ج ب	لا شيء من أ ج
لا غادر بمحبوب	كل أمين محبوب	لا غادر بأمين

٣-

جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
بعض أ ب	لا شيء من ج ب	بعض أ ليس ج
بعض الناس خائن	لا مؤمن بخائن	بعض الناس ليس بمؤمن

٤-

جزئية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة
بعض أ ليس ب	كل ج ب	بعض أ ليس ج
بعض الناس ليس بخائن	كل دجال خائن	بعض الناس ليس بدجال

أما الأشكال غير المنتجة فهي كما ذكرنا من حيث مخالفتها لشروط الإنتاج.

-٥

كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة
كل أ ب	كل ج ب	كل أ ج
كل إنسان حيوان	كل فرس حيوان	كل إنسان فرس

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف (السلب والإيجاب).

-٦

كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
كل أ ب	بعض ج ب	بعض أ ج
كل ناطق إنسان	بعض الحيوان إنسان	بعض الناطق حيوان

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف وعدم كلية الكبرى.

-٧

كلية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
كل أ ب	بعض ج ليس ب	بعض أ ليس ج
كل إنسان حيوان	بعض النامي ليس بحيوان	بعض الإنسان ليس بنامٍ

عقيم لعدم كلية الكبرى.

-٨

جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
بعض أ ب	كل ج ب	بعض أ ج
بعض أشجار النخيل مثمرة	كل أشجار الفاكهة مثمرة	بعض أشجار النخيل أشجار فاكهة

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف.

-٩

جزئية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
بعض أ ب	بعض ج ب	بعض أ ج
بعض الحيوان إنسان	بعض النامي إنسان	بعض الحيوان نامٍ

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف وعدم كلية الكبرى.

-١٠

جزئية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
بعض أ ب	بعض ج ليس ب	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان إنسان	بعض النامي ليس بإنسان	بعض الحيوان ليس بنامٍ

عقيم لعدم كلية الكبرى.

-١١

كلية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
لا شيء من أ ب	بعض ج ب	بعض أ ليس ج
لاشيء من الحجر بحيوان	بعض النامي حيوان	بعض الحجر ليس بنامٍ

عقيم لعدم كلية الكبرى.

-١٢

كلية سالبة	كلية سالبة	كلية سالبة
لا شيء من أ ب	لا شيء من ج ب	لا شيء من أ ج
لاشيء من الإنسان بجماد	لاشيء من الحيوان بجماد	لا شيء من الإنسان بحيوان

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف.

-١٣

كلية سالبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
لاشيء من أ ب	بعض ج ليس ب	بعض أ ليس ج
لا شيء من التمر بمالح	بعض الطعام ليس بمالح	بعض التمر ليس بطعام

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف وعدم كلية الكبرى.

-١٤

جزئية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
بعض أ ليس ب	بعض ج ب	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	بعض الحي إنسان	بعض الحيوان ليس بحي

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف وعدم كلية الكبرى.

-١٥

جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
بعض أ ليس ب	لا شيء من ج ب	بعض أ ليس ج
بعض النامي ليس بحيوان	لا شيء من الحجر بحيوان	بعض النامي ليس بحجر

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف.

-١٦

جزئية سالبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
بعض أ ليس ب	بعض ج ليس ب	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	بعض الحساس ليس بإنسان	بعض الحيوان ليس بحساس

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف وعدم كلية الكبرى.

الشكل الثالث: أن يكون الحد الأوسط موضوعاً فيهما. وشرط إنتاجه من جهة الكيف: إيجاب الصغرى. ومن جهة الكم: كلية إحدى مقدمتيه. على هذا تكون الضروب المنتجة منه ستة.

١-

كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
كل ب أ	كل ب ج	بعض أ ج
كل مثلث سطح	وكل مثلث له ثلاثة أضلاع	بعض السطح له ثلاثة أضلاع

٢-

كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
كل ب أ	بعض ب ج	بعض أ ج
كل الطلبة تحب النجاح	بعض الطلبة مهمل	بعض من يحب النجاح مهمل

٣-

كلية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
كل ب أ	لا شيء من ب ج	بعض أ ليس ج
كل زهر نبات	لاشيء من الزهر بفاكهة	بعض النبات ليس بفاكهة

٤-

كلية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
كل ب أ	بعض ب ليس ج	بعض أ ليس ج
كل نبات نامٍ	بعض النبات ليس بورد	بعض النامي ليس بورد

-٥

جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
بعض ب أ	كل ب ج	بعض أ ج
بعض الزهر أحمر اللون	كل الزهر جميل	بعض أحمر اللون جميل

-٦

جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
بعض ب أ	لا شيء من ب ج	بعض أ ليس ج
بعض الدواء مرّ	لا دواء يخلو من الفائدة	ليس بعض المرّ يخلو من الفائدة

الأشكال غير المنتجة:

-٧

جزئية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
بعض ب أ	بعض ب ج	بعض أ ج
بعض الحيوان إنسان	بعض الحيوان فرس	بعض الإنسان فرس

عقيم لعدم كلية إحداهما.

-٨

جزئية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
بعض ب أ	بعض ب ليس ج	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان إنسان	بعض الحيوان ليس بفرس	بعض الإنسان ليس بفرس

عقيم لعدم كلية إحداهما.

-٩

كلية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة
لا شيء من ب أ	كل ب ج	بعض أ ليس ج
لا شيء من النبات بحجر	كل نبات نامٍ	بعض الحجر ليس بنامٍ

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١٠

كلية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
لا شيء من ب أ	بعض ب ج	بعض أ ليس ج
لا شيء من النبات بحجر	بعض النبات ورد	بعض الحجر ليس بورد

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١١

كلية سالبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
لا شيء من ب أ	لا شيء من ب ج	بعض أ ليس ج
لا شيء من النبات بحيوان	لا شيء من النبات بمعدن	بعض الحيوان ليس بمعدن

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١٢

كلية سالبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
لا شيء من ب أ	بعض ب ليس ج	بعض أ ليس ج
لا شيء من النبات بحجر	بعض النبات ليس بورد	بعض الحجر ليس بورد

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١٣

جزئية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة
بعض ب ليس أ	كل ب ج	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	كل حيوان نامٍ	بعض الإنسان ليس بنامٍ

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١٤

جزئية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
بعض ب ليس أ	بعض ب ج	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	بعض الحيوان فرس	بعض الإنسان ليس بفرس

عقيم لعدم إيجاب الصغرى وعدم كلية إحداهما.

-١٥

جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
بعض ب ليس أ	لا شيء من ب ج	بعض أ ليس ج
بعض النبات ليس بورد	لا شيء من النبات بحجر	بعض الورد ليس بحجر

عقيم لعدم إيجاب الصغرى.

-١٦

جزئية سالبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
بعض ب ليس أ	بعض ب ليس ج	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بإنسان	بعض الحيوان ليس بفرس	بعض الإنسان ليس بفرس

عقيم لعدم إيجاب الصغرى وعدم كلية إحداهما.

الشكل الرابع: أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى. وشرط إنتاجه من جهة الكيف: إيجاب المقدمتين، ومن جهة الكم: كلية الصغرى أو اختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما. على هذا تكون الضروب المنتجة منه خمسة إلى ثمانية، وإن اتفق الأغلبية على أنها خمسة.

١-

كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
كل ب أ	كل ج ب	بعض أ ج
كل إنسان حيوان	كل ناطق إنسان	بعض الحيوان ناطق

٢-

كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
كل ب أ	بعض ج ب	بعض أج
كل ورد نبات	بعض طيب الرائحة ورد	بعض النبات طيب الرائحة

٣-

كلية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
كل ب أ	لا شيء من ج ب	بعض أ ليس ج
كل ورد نبات	لا شيء من العشب بورد	بعض النبات ليس بعشب

٤-

كلية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
كل ب أ	بعض ج ليس ب	بعض أ ليس ج
كل شجر نبات	بعض الورد ليس بشجر	بعض النبات ليس بورد

-٥

جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
بعض ب أ	لاشيء من ج ب	بعض أ ليس ج
بعض النبات مزهر	لا شيء من الحجر بنبات	بعض المزهر ليس بحجر

تمت الأشكال الخمسة المتفق عليها، وفيما يلي أمثلة للأشكال الثلاثة لمن قال أنها ثمانية، لما وجدت فيها من صحة في الإنتاج:

-٦

كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة
لا شيء من ب أ	كل ج ب	لا شيء من أ ج
لا تقي بمهان	كل خيّر تقي	لا مهان بخير

-٧

جزئية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة
بعض ب ليس أ	كل ج ب	بعض أ ليس ج
بعض الكلام ليس بفعل	كل مضارع كلام	بعض الفعل ليس بمضارع

-٨

كلية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
لاشيء من ب أ	بعض ج ب	بعض أ ليس ج
لا شيء من النفط بماء	بعض ما يخرج من الأرض نفط	بعض الماء لا يخرج من الأرض

الأشكال غير المنتجة:

٩-

جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
بعض ب أ	كل ج ب	بعض أ ج
بعض الحيوان ناطق	كل إنسان حيوان	بعض الناطق إنسان

عقيم لعدم كلية الصغرى ولعدم الاختلاف بالكيف.

١٠-

جزئية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
بعض ب أ	بعض ج ب	بعض أ ج
بعض الحيوان ناطق	بعض الحي حيوان	بعض الناطق حي

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف وعدم كلية إحداهما

١١-

كلية سالبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
لا شيء من ب أ	لا شيء من ج ب	بعض أ ليس ج
لاشيء من الفرس بناطق	لاشيء من الإنسان بفرس	بعض الناطق ليس بإنسان

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف ولعدم إيجاب المقدمتين.

١٢-

كلية سالبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
لا شيء من ب أ	بعض ج ليس ب	بعض أ ليس ج
لا شيء من الإنسان بفرس	بعض الحيوان ليس بإنسان	بعض الفرس ليس بحيوان

عقيم لعدم الاختلاف بالكيف ولعدم إيجاب المقدمتين.

-١٣

جزئية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
بعض ب ليس أ	بعض ج ب	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بناطق	بعض الحي حيوان	بعض الناطق ليس بحي

عقيم لعدم إيجاب المقدمتين ولعدم كلية الصغرى.

-١٤

جزئية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
بعض ب أ	بعض ج ليس ب	بعض أ ليس ج
بعض الورد شجر	بعض النبات ليس بورد	بعض الشجر ليس بنبات

عقيم لعدم كلية الصغرى ولعدم كلية إحداهما.

-١٥

جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
بعض ب ليس أ	لا شيء من ج ب	بعض أ ليس ج
بعض الحيوان ليس بفرس	لا شيء من الحجر بحيوان	بعض الفرس ليس بحجر

عقيم لعدم إيجاب المقدمتين ولعدم كلية الصغرى وعدم اختلافهما بالكيف.

-١٦

جزئية سالبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
بعض ب ليس أ	بعض ج ليس ب	بعض أ ليس ج
بعض المعدن ليس بذهب	بعض الحجارة ليست بمعدن	بعض الذهب ليس بحجارة

عقيم لعدم إيجاب المقدمتين ولعدم كلية الصغرى وعدم اختلافهما بالكيف.

فائدة:

١- إن ما ذكرناه من الأشكال الأربعة خاص بالقياس الاقتراني الحملي. ثم من تتابع الأمثلة نلاحظ أن النتيجة تابعة لأضعف المقدمتين فإذا كانت إحدى مقدمتيه سالبة كانت النتيجة سالبة وإذا كانت إحدى مقدمتيه جزئية كانت النتيجة جزئية.

٢- أ- نلاحظ أن الشكل الأول بدهي لا يحتاج إلى نظر ودليل.

ب- لا ينتج كلية موجبة من الأشكال إلا الشكل الأول.

٣- نلاحظ أن الشكل المنتج في الشكل الثاني يكون سالباً إما كلياً أو جزئياً.

٤- نلاحظ أن الشكل المنتج في الشكل الثالث جزئياً موجباً أو سالباً.

٥- نلاحظ أن الشكل المنتج في الشكل الرابع جزئياً موجباً أو سالباً، إلا في الضرب السادس فينتج كلية سالبة.

بعض التطبيقات على الضروب المنطقية:

أ- في القرآن الكريم:

١- زعم قوم سيدنا إبراهيم عليه السلام الربوبية للشمس والقمر والكواكب، فأنكر عليهم ذلك استدلالاً بالأفول وذلك في قوله تعالى: ﴿فلمّا جنّ عليه الليل رآى كوكباً فلما أفل قال لا أحب الآفلين﴾[1]. وهي في قوة قوله تعالى:(هذه آفلة وربي ليس بآفل ينتج هذه ليست بربي) من الشكل الثاني. ويمكن سوقها من الشكل الأول بأن يقال: (هذه آفلة ولا شيء من الآفل بربي ينتج هذه ليست بربي). ويمكن سوقها من الاستثنائي بأن يقال(لو كانت ربي ما أفلت ولكنها أفلت ينتج فليست بربي). ويمكن سوقه من الشكل الرابع بأن يقال (الآفل ليس بربي وهذه أفلت ينتج ربي ليس بهذه).

٢- زعم اليهود أن الله لم ينزل على بشر من شيء نفياً لنبوة محمد ﷺ بقولهم من قوله

---

(١) الأنعام/ ٧٦.

تعالى: (ما أنزل الله على بشر من شيء)[١] يريدون (هو بشر ولا شيء من البشر أنزل عليه الكتاب ينتج هو ما أنزل عليه ﷺ الكتاب)، وهذه دعوى باطلة فرد عليهم الله تعالى بقوله: (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى)، أي أن موسى بشر أيضاً، فينتج من الشكل الثالث بأن(موسى بشر وموسى أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب). فكذلك محمد ﷺ.

٣- في قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربيَ الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر﴾[٢]. هذه محاجة إبراهيم الخليل عليه السلام للنمرود الذي ادعى الربوبية وقال للخليل: من ربك؟، فقال إبراهيم ربي الذي يحي ويميت. فأحضر رجلين فقتل أحدهما وترك الآخر وقال أنا أحيي وأميت. فرده الخليل بأن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت النمرود وانحبست شبهته. فهذا الرد في قوة قوله تعالى:(أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على ذلك فليس برب ينتج أنت لست برب).

٤- وفي قوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيما﴾[٣]. فقوله تعالى: إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين، في قوة صغرى الدليل، وقوله تعالى: وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيما، في قوة كبرى الدليل ينتج الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله سوف يؤتيهم الله أجراً عظيما. لشراكتهم بذلك مع المؤمنين.

---

(١) الأنعام/ ٩١.
(٢) البقرة/ ٢٥٨.
(٣) النساء/ ١٤٦.

٥- في قوله تعالى: ﴿إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾[١]. عندما أمرت الملائكة بالسجود لآدم أبى إبليس ذلك فكان من الكافرين. فالآية في قوة قوله تعالى: إبليس أبى طاعة الأمر الإلهي وكل من يأبى طاعة الأمر الإلهي كافر ينتج إبليس كافر.

٦- في قوله تعالى: ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[٢]. فالآية في قوة قوله تعالى:(من أسلم وجهه لله وهو محسن فإنما أجره عند ربه ومن كان أجره عند ربه فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ينتج من أسلم وجهه لله وهو محسن فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون).

٧- أثبت الله في القرآن وقوع رؤيته تعالى يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾[٣]. فالآية في قوة قوله تعالى: الرؤيا ثابته في كتاب الله وكل ما أثبته الله في كتابه حق ينتج الرؤيا حق.

٨- في قوله تعالى: ﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر أتتخذ أصناماً آلهة إني أراك وقومك في ضلال مبين﴾[٤]. فالآية في قوة قوله تعالى: آزر وقومه اتخذوا الأصنام آلهة وكل من يتخذ الأصنام آلهة فهو في ضلال مبين ينتج آزر وقومه في ضلال مبين.

٩- ﴿كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله﴾[٥]. الآية في قوة قوله تعالى: (كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله وكلما أطفأ الله نار حرب توقف شرها ينتج كلما أوقدوا ناراً للحرب توقف شرها).

١٠- ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾[٦]. في

---

(١) البقرة/ ٣٤.
(٢) البقرة/ ١١٢.
(٣) القيامة/ ٢٢.
(٤) الأنعام/ ٧٤.
(٥) المائدة/ ٦٤.
(٦) المزمل/ ٢٠.

قوة قوله تعالى: وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله ، وكل خير عند الله هو عطاء حسن ينتج وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عطاء حسناً.

١١- ﴿وما تنفقوا من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين﴾[١]. في قوة قوله تعالى: وما تنفقوا من شيء فقد وعد الله بإخلافه وما يعد الله بإخلافه فهو مخلوف ينتج وما تنفقوا من شيء فهو مخلوف.

١٢- ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً﴾[٢]. في قوة قوله تعالى:(من يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ومن أوتي خيراً كثيراً فقد فاز ينتج من يؤت الحكمة فقد فاز).

١٣- ﴿كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون﴾[٣]. في قوة قوله تعالى:(كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون ولا أحد من مكذبي الرسل أو قاتليهم بناجين من العذاب ينتج ليس البتة من جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم بناجين من العذاب).

ب- من الحديث الشريف:

١- كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون ينتج خير بني آدم التوابون.

٢- كلكم لآدم وآدم من تراب ينتج كلكم من تراب.

٣- كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته ينتج كلكم مسؤول عن رعيته.

ج- في العقليات:

١- كل العوالم كالسماوات والأرض ومن فيهما مخلوقة وكل مخلوق لا بد له من خالق ينتج كل العوالم لا بد لها من خالق.

---

(١) سبأ/ ٣٩.

(٢) البقرة/ ٢٦٩.

(٣) المائدة/ ٧٠.

٢- كل بشر مخلوق ولا شيء من المخلوق بغني عن الفاعل ينتج لا شيء من البشر بغني عن الفاعل.

د- في الفقهيات:

١- قول الحنبلي والحنفي: كل بر مكيل وكل مكيل يحرم فيه الربا ينتج كل بر يحرم فيه الربا.

٢- قول الشافعي: كل بر مطعوم وكل مطعوم يحرم فيه الربا ينتج كل بر يحرم فيه الربا.

٣- قول المالكي: كل بر مقتات مدخر وكل مقتات مدخر يحرم فيه الربا ينتج كل بر يحرم فيه الربا.

٤- كل صوم شرعي عبادة ولا شيء من العبادة يصح بلا نية ينتج لا شيء من الصوم يصح بلا نية.

٦- بعض العبادة الصلاة ولا شيء من الصلاة بقابل للنيابة ينتج بعض العبادة ليس بقابل للنيابة.

هـ- في النحويات:

١- كل فاعل مرفوع وكل مرفوع عمدة ينتج كل فاعل عمدة.

٢- كل فاعل مرفوع ولا شيء من المرفوع بفضلة ينتج لا شيء من الفاعل بفضلة.

٣- بعض المرفوع فاعل وكل فاعل يجب تأخيره عن عامله ينتج بعض المرفوع يجب تأخيره عن عامله.

٤- ليس الحال بمرفوع وكل فاعل مرفوع ينتج ليس الحال بفاعل.

القياس الاستثنائي

هو قياس قائم على مقدمة شرطية، تؤخذ قضية حملية من أحد طرفيها أو يؤخذ نقيضها وتوضع في القياس مقرونة بلكن أو نحوها، وتكون هذه مقدمة ثانية تشتق منهما النتيجة نحو: (إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج فهو ليس بفرد، أو لكنه فرد فهو ليس بزوج، أو لكنه ليس بفرد فهو زوج، أو لكنه ليس بزوج فهو فرد)[١]. وقد ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها مرتبة وليست متفرقة، ونقيضها نحو:(إما أن يكون هذا الجسم متحركاً أو ساكناً لكنه متحرك فهو ليس بساكن)، فقد ذكر فيه نقيض النتيجة بمادته وصورته. ويسمى هذا النوع من القياس شرطياً لاشتماله في مقدمته الأولى على قضية شرطية، ويسمى استثنائياً لوجود أداة الاستثناء فيه مثل كلمة (لكن). والقياس الاستثنائي قول يتألف من قضيتين: شرطية متصلة أو منفصلة وتسمى مقدمة كبرى، وحملية (استثنائية) وتسمى مقدمة صغرى.

شروط الإنتاج:

١- يجب أن تكون القضية الشرطية متصلة كانت أم منفصلة موجبة، إذ السالبة لا تلازم بين طرفيها، فلا يكون فيها إنتاج .

٢- يجب أن تكون إحدى مقدمتي القياس قضية كلية.

٣- يجب أن تكون القضية الشرطية لزومية في المتصلة وعنادية في المنفصلة إذ لا إنتاج مع الاتفاقية.[٢]

---

(١) سبق أن ذكرنا أن القضية الشرطية تتألف من جزأين مقدم وتالي، ففي المثال أعلاه: إما أن يكون العدد زوجاً هو المقدم، أو فرداً هو التالي، وهي المقدمة الشرطية الكبرى. لكنه زوج هي المقدمة الحملية الصغرى التي استثنينا بها، فهو ليس بفرد هي النتيجة وهي نقيض تالي الكبرى.

(٢) اللزومية: وهي ما حكم فيها بصدق التالي أو عدم صدقه على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك مثل: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود.

العنادية: وهي ما حكم فيها بالتنافي أو بنفي التنافي بين طرفيها مثل: العدد إما زوج أو فرد.

١- القياس الاستثنائي المتصل: وهو ما كانت مقدمته الكبرى قضية شرطية متصلة موجبة لزومية ومقدمته الصغرى قضية حملية مقترنة بلفظ (لكن) أو نحوها، وتسمى استثنائية.

حكمه:

١- إستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، مثل: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، فهو حيوان.

٢- استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المتقدم. مثل: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان فهو ليس بإنسان.

أما الوجه الممتنع فهو استثناء عين التالي فلا ينتج عين المقدم، لجواز أن يكون اللازم أعم، وثبوت الأعم لا يلزم منه ثبوت الأخص. مثل: إن كان هذا إنساناً كان حيواناً. فلو قلنا: لكنه حيوان، لا ينتج هو إنسان، لأن كونه حيواناً لا يثبت أنه إنسان، فقد يكون فرساً.

ومن أمثلته قوله تعالى:

١- ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[١]. أراد االكفار إثبات تعدد الآلهة بقولهم إن شؤون الكون أكبر من أن يدبرها إله واحد، وقالوا من قوله تعالى:(أجعل الآلهة إلهاً واحداً إنّ هذا لشيء عجاب)[٢]. فرد عليهم القرآن بقوله تعالى: ﴿ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما

الاتفاقية: وهي ما حكم فيها بالصدق أو عدمه أو بالتنافي أو عدمه بين طرفيها لمجرد الاتفاق. مثل: إن كان الإنسان ناطقاً فالحصان صاهلٌ.

(١) الأنبياء / آية ٢٢.

(٢) ص / آية٥.

يصفون﴾[١]، وقوله تعالى: (قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذاً لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا)[٢]. وقد بين القرآن أن موجب فساد السماوات والأرض على فرض المحال هو تعدد الآلهة لأنه يؤدي إلى استقلال كل بما خلق وغلبة بعضهم لبعض، وهذا لا يمكن أن يقوم عليه نظام السماوات والأرض ولا يمكن أن تنتظم معه شؤون العالم بل هو سبب في فساده، وقد أبطل الله دعواهم بقوله تعالى:(لو كان فيهما آلهة إلا الله (المقدم)، لفسدتا (التالي)، لكنهما لم تفسدا، ينتج (لأنه لم يكن فيهما آلهة إلا الله).

٢- (فلولا أنه كان من المسبّحين (المقدم) للبث في بطنه إلى يوم يبعثون(التالي))[٣]. فالآية في قوة قوله تعالى:(فلولا أنه كان من المسبّحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون لكنه لم يلبث في بطنه إلى يوم يبعثون، ينتج (لأنه كان من المسبحين).

٣- (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين)[٤]. الآية في قوة قوله تعالى:(ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين لكننا لم نأخذ منه باليمين ولم نقطع منه الوتين ينتج (لأنه ما تقول علينا بعض الأقاويل).

٤-(وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه)[٥]. الآية في قوة قوله تعالى: (لو كان خيراً ما سبقونا إليه لكنهم سبقونا إليه ينتج (فهو ليس خيراً). وهذا استنتاجهم الخاطئ الناجم عن فهمهم الخاطئ قطعاً.

٢- القياس الاستثنائي المنفصل: وهو ما كانت مقدمته الكبرى قضية شرطية منفصلة،

---

(١) المؤمنون / ٩١.
(٢) الإسراء / ٤٢.
(٣) الصافات/ ١٤٤.
(٤) الحاقة/ ٤٥.
(٥) الأحقاف/ ١١.

ويشترط فيها أن تكون موجبة عنادية لا اتفاقية من نحو:(الثوب إما أحمر وإما أخضر، لكنه أحمر، ينتج فهو ليس بأخضر).

حكمه: إن القضية الشرطية المنفصلة في القياس الاستثنائي المنفصل هي الأنواع الثلاثة ذاتها التي ذكرناها في باب القضية الشرطية المنفصلة، نوردها هنا فقط لبيان شروط الاستثناء فيها:

١- إن استثناء عين أي جزء كان منها ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع، واستثناء نقيض أي جزء كان منها ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو، نحو: (إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، لكنه زوج فهو ليس بفرد، لكنه فرد فهو ليس بزوج). لأن العدد لا يمكن أن يكون زوجاً وفرداً معاً ولا لا زوجاً ولا فرداً معاً، فلا يجتمعان معاً ولا يرتفعان معاً. لذلك سميت قضية شرطية استثنائية مانعة الجمع والخلو معاً.

٢- إن استثناء عين أي جزء كان منها ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع. أما استثناء نقيض أي جزء كان منها فلا ينتج عين الآخر لجواز ارتفاعهما معاً نحو:(إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً، لكنه شجر فهو ليس بحجر، لكنه حجر فهو ليس بشجر). فالناتج غير موجود لاحتمال كونه أمراً آخر، لأننا إذا قلنا فهو ليس بحجر لا يلزم أن يكون شجراً لاحتمال كونه شيئاً آخر، وكذلك إذا قلنا فهو ليس بشجر. والسبب في ذلك أن القضية هي مانعة جمع فقط وليست مانعة خلو.

٣- إن استثناء نقيض أي جزء كان منها ينتج عين الآخر، أما استثناء عين أي جزء كان منها فلا ينتج لإمكان ارتفاعهما معاً، مثل:(إما أن يكون هذا الشيء لا شجراً أو حجراً، لكنه شجر فهو لا حجر، لكنه حجر فهو لا شجر). فالناتج غير موجود لإمكان أن لا يكون أي منهما موجود. والسبب في ذلك أن القضية هي مانعة خلو فقط.

لواحق القياس

يلحق بالقياس في الاستدلال أربعة أمور:

١ – القياس المركب: وهو ما تألف من أكثر من مقدمتين تنتج كل مقدمتين نتيجة تكوّن مع مقدمة ثالثة قياساً، ونتيجته مع مقدمة أخرى قياساً، وهكذا. والقياس المركب نوعان:

أ- متصل النتائج: وهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذكر بعد كل مقدمتين، وتكون مقدمة لمقدمات أخرى نحو:(كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس، وكل حساس نامٍ فكل إنسان نامٍ)، كذلك في نحو:(العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وكل حادث له محدث والمحدث له قديم فالعالم محدثه قديم).

ب- مفصول النتائج: وهو الذي تطوى فيه النتائج فلا تذكر عدا النتيجة الأخيرة فقط نحو: (كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام، فكل إنسان نام، وكذلك في نحو: (العالم متغير وكل متغير حادث وكل حادث له محدث والمحدث له قديم فالعالم محدثه قديم).

٢- قياس الخلف: وهو قياس يثبت المطلوب بإبطال نقيضه. فإذا أردنا إثبات عدم وجوب الزكاة على الصبي مثلاً قلنا:(لو لم يتحقق انتفاء وجوبها عليه لتحقق وجوبها، ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة عليه، وهذا غير متحقق، ينتج انتفاء وجوب الزكاة عليه). وخلاصة ذلك أن يقال: لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه، ولو تحقق نقيضه لتحقق أمر محال. والمحال غير متحقق فالمطلوب متحقق.

٣- الاستقراء: وهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وأمثلته نحو: (كل عنصر إما تراب أو هواء أو ماء أو نار، والكل يشغل حيزاً من الفراغ، ينتج كل عنصر يشغل حيزاً من الفراغ). أو قولنا: (الإنسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، والبهائم تحرك فكها الأسفل عند المضغ، والسباع تحرك فكها الأسفل عند المضغ. ينتج كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ). والمثال الأول يسمى بالاستقراء التام لأنه استوعب جميع جزئيات

الكلي، وهو مفيد لليقين. أما الثاني فيسمى بالاستقراء الناقص لجواز وجود جزئي لم يستقرأ، فالتمساح يحرك فكه الأعلى، فهو بخلاف ما ذكر.

والمقصود بالاستقراء في لواحق القياس الاستقراء الناقص. ويعرف بأنه قول مؤلف من قضايا مشتملة على حكم لبعض جزئيات الكلي توصل لإثبات هذا الحكم لجميع أفراد الكلي، وهو مفيد للظن إذ لا يلزم عقلاً من ثبوت الحكم لبعض جزئيات الكلي ثبوته لجميع الأفراد.

٣- التمثيل: هو إثبات حكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما. أو هو تشبيه جزئي بجزئي آخر لوصف جامع بينهما هو علة الحكم فيهما. ولا يفيد القطع بل هو مظنون لأن المشبه لا يشابه المشبه به من كل وجه بل في بعض الوجوه. وقد أطلق عليه المناطقة التمثيل، والفقهاء القياس، والمتكلمون بالشاهد على الغائب، مثاله: (النبيذ كالخمر في الإسكار والخمر حرام فالنبيذ حرام). والاستدلال بالتمثيل يتم بأمرين:

أ- الدوران: وهو اقتران الشيء مع غيره وجوداً وعدماً، كما يقال الحرمة في السوائل دائرة مع الإسكار، أما وجوداً ففي الخمر وأما عدماً ففي سائر الأشربة المباحة. والدوران دليل على كون المدار وهو الإسكار علة للدائر وهو الحرمة.

ب- الترديد: هو حصر أوصاف الأصل وإبطال صلاحية بعضها في التعليل لتنحصر العلة في الباقي، كأن يقال علة الحرمة في الخمر إما الإسكار وإما اللون وإما السيلان، وكل من الوصف الثاني والثالث لا يصح لأن بعض الشراب بلون الخمر وهو سائل وهو ليس بحرام، فتعين أن تكون العلة هي الإسكار.

الباب الحادي عشر
الحجة وأقسامها

أقسام الأقيسة باعتبار مادة قضاياها

تنقسم الأقيسة أو ما يسمى بالحجج أو الدليل[١] على هذا الاعتبار إلى:

أ- حجة نقلية: وهي قياس يتألف من مقدمات تأخذ مادتها من الكتاب أو السنة أو الإجماع تصريحاً أو استنباطاً نحو: (هذا الرجل زان محصن وكل زان محصن يرجم ينتج هذا الرجل يرجم).

ب- حجة عقلية وهي قياس يتألف من مقدمات تعتمد على العقل في إثباته دون النقل، وهذه إما يقينية أو غير يقينية. والبحث في المنطق عن الحجة العقلية. وأقسامها خمسة:

١- الحجة البرهانية: وهي قياس يتألف من مقدمات يقينية لإفادة اليقين، وتسمى برهاناً. واليقين هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، مثل: (هذا العدد ينقسم على متساويين، وكل ما كان كذلك فهو زوج، فهذا العدد زوج). ومن الحجج البرهانية في القرآن الكريم قياس إعادة الخلق على بدئه بالنسبة إلى الخالق، فمن كان قادراً على بدء الخلق فهو قادر على إعادته بعد فنائه، لأن البدء والإعادة متساويان.

٢- الحجة الجدلية: وهي قياس يتألف من مقدمات مشهورة أو مسلّم بها لإلزام الخصم أو لإقناع القاصر عن إدراك مقدمات البرهان.

والمشهورات: هي ما اشتهر من القضايا بين الناس، وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، مثل: (العدل مفيد وكل مفيد مطلوب فالعدل مطلوب).

والمسلّمات: هي القضايا التي يسلم بها الخصم، مثل:(الإحسان إلى الفقير معروف

---

(١) سمي الدليل حجة لأن من يأتي به يحج خصمه أي يغلبه.

وكل معروف مشكور فالإحسان إلى الفقير مشكور).

٣- الحجة الخطابية: وهي قياس يتألف من مقدمات مقبولة أو مظنونة لترغيب الناس وإقناعهم بأمر ما.

والمقبولات: هي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه كالعالِم، مثل:(العمل الصالح يدخل الجنة وكل ما كان كذلك يجب الإكثار منه فالعمل الصالح يجب الإكثار منه).

والمظنونات: هي القضايا المدركة إدراكاً راجحاً، مثل:(هذا جدار ينهال منه التراب وكل جدار ينهال منه التراب يسقط فهذا الجدار يسقط).

٤- الحجة الشعرية: وهي قياس يتألف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض، بغية الترغيب والترهيب، مثل قول الشاعر:

ولو لم يكن في كفه غير روحه جاد بها فليتق الله آملُه

وقياس ذلك قولنا: (هذا جواد وكل جواد لا يرد سائل فهذا رجل لا يرد سائل).

٥- الحجة المغلوطة: وهي قياس يتألف من مقدمات كاذبة أو مشابهة للحق في الظاهر، وتدعى بالسفسطة، ومثالها في المقدمات الكاذبة، مثل:(هذا الحجر ميت وكل ميت لا يتحرك فهذا الحجر لا يتحرك).

ومثالها في المقدمات المشابهة للحق في الظاهر، مثل: أن تقول:(هذا فرس (مشيراً إلى صورته) وكل فرس صاهل فهذا صاهل). أو أن تقول:(هذا يتكلم بألفاظ العلم وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم فهذا عالم).

أما السفسطة فهي بعيدة عن الحقائق الغرض منها تغليط الخصم وإسكاته، وأجيز معرفتها للاحتراز منها، فعلى قول الشاعر:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه
ومن لم يعرف الشر من الخير يقع فيه

الباب الثاني عشر
البرهان ومصادره

سبق أن علمنا أن البرهان قياس يتألف من مقدمات يقينية لإفادة اليقين. واليقينيات ستة أنواع:

١- **الأوليات (الضروريات)**: وهي القضايا التي يدركها العقل بمجرد إدراك طرفيها، كادراك أن الكل أعظم من الجزء. وقولنا في القضايا: (هذا واحد وكل واحد نصف الاثنين فهذا نصف الاثنين).

٢- **المشاهدات**: وتنقسم إلى:

أ- المحسوسات: وهي القضايا التي يدركها العقل بواسطة الحواس الظاهرة، كادراك أن النار محرقة. وقولنا في القضايا: (هذا ليمون وكل ليمون حامض فهذا حامض).

ب- الوجدانيات: وهي القضايا التي يدركها العقل بواسطة الحواس الباطنة، مثل: الجوع مؤلم. وقولنا في القضايا: (تارك الطعام جائع وكل جائع متألم فتارك الطعام متألم).

٣- **المجربات**: وهي القضايا التي يدركها العقل بواسطة التجربة وتكرارها، مثل: الماء يروي العطشان. وقولنا في القضايا: (هذا خروع وكل خروع مسهل فهذا مسهل).

٤- **المتواترات**: وهي القضايا التي يدركها العقل بواسطة السماع من جمع كثير يستحيل اتفاقهم على الكذب، مثل: محمد ﷺ نبي مرسل. وقولنا في القضايا: (احترام المسلم أمر به الإسلام وكل ما أمر به الإسلام واجب فاحترام المسلم واجب).

٥- **الحدسيات**: وهي القضايا التي يدركها العقل بحدس قوي مفيد للعلم، مثل قولنا: (نور القمر مستمد من نور الشمس ونور الشمس لا يحرق ضوئه فنور القمر لا يحرق ضوئه).

٦- **قضايا قياساتها معها**: وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة مقدمات لا تغيب عن الذهن، مثل: الأربعة زوج لأنها تنقسم إلى متساويين.

أما غير اليقينيات فستة أيضاً وهي: المشهورات والمسلمات والمقبولات والمظنونات والمخيلات والوهميات. والقياس المؤلف من المقبولات والمظنونات يسمى(خطابة)، ومن المخيلات (شعراً)، ومن الوهميات (سفسطة)، ومن المشهورات (جدلاً)، ومن اليقينيات (برهاناً). وقد سبق أن بيّنا ذلك في مواضعه.

أقسام البرهان:

البرهان قسمان: لمّي وإنّي.

أ- البرهان اللمّي: وهو ما يستدل به بالعلة على المعلول، أي يستدل فيه بالمؤثر على الأثر، أو بالسبب على المسبب. ويكون الحد الأوسط فيه علة لثبوت الحد الأكبر للأصغر ذهناً وخارجاً كالاستدلال بالنار على وجود الدخان.

وسمي بذلك لإفادته اللمّية، ويجاب به عن السؤال (بلم) نحو:(الحديد معدن وكل معدن يتمدد بالحرارة ينتج الحديد يتمدد بالحرارة). نلاحظ أن الحد الأوسط وهو المعدن هو علة التمدد بالحرارة الذي هو الحد الأكبر، فهذا القياس من قبيل قياس العلة على المعلول، إذ إن علة التمدد كون الحديد معدن. فإذا قلنا(الحديد يتمدد بالحرارة) فقلت لم، يُجاب لأنه معدن. فالحد الأوسط هو علة لثبوت الحد الأكبر للأصغر في القياس وفي الخارج. وهذا ما يسميه المناطقة بقياس العلة.

ب- البرهان الإنّي: وهو ما يستدل به بالمعلول على العلة أي بالأثر على المؤثر، أي بالمسبب على السبب، ويكون الحد الأوسط فيه علة لثبوت الحد الأكبر للأصغر في الذهن دون الخارج. نحو:(سعيد يدخل الجنة وكل من يدخل الجنة مؤمن فسعيد مؤمن). نلاحظ أن الحد الأوسط وهو دخول الجنة ليس هو العلة في الحد الأكبر وهو الإيمان، بل هو دليل على الحد الأكبر إذ لو لم يكن مؤمناً لما دخل الجنة. وهذا ما يسميه المناطقة

بقياس الدلالة.

أسباب الخطأ في البرهان:

إنّ القياس المسوق للبرهنة على شيء يجب أن لا يكون فيه خطأ لا في ألفاظه ولا في معانيه، ولا في صوره. فالخطأ في اللفظ يعني وجود لفظ مشترك في الحد الأوسط كقولنا:(هذه عين وكل عين جارية فهذه عين جارية). فوجود لفظ مشترك يفهم منه أحد معنييه في مقدمة والمعنى الآخر في مقدمة أخرى خطأ. والخطأ في المعنى أن تجعل النتيجة إحدى المقدمات كأن يقال: (هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة). فالنقلة والحركة معناها واحد. أو(هذا أسد وكل أسد ليث فهذا ليث). فالأسد والليث يحملان معنى واحد.

أما الخطأ في الصورة فهو أن يخرج القياس عن الأشكال المعروفة، أو لا تتحقق فيه شروط الإنتاج، وهذا ما قد استوفيناه فيما تقدم في بحث كل شكل من أشكال الأقيسة.

الباب الثالث عشر
دلالة المقدمات على النتيجة

اتفق العقلاء على حصول العلم بالنتيجة عند ورود المقدمات المستوفية للشروط، ولكنهم اختلفوا في هذا الارتباط. قال أكثر العلماء هو عقلي أي أن الله تعالى يخلق المسبب عند وجود السبب بقدرته لا بالسبب نفسه أي لا يجوز وجود السبب دون المسبب. وقالت الأشعرية هو عادي يمكن تخلفه كقولنا السماء غائمة، فالعقل يقول تمطر، ولكن هو أمر يمكن تخلفه بأن لا تمطر رغم كونها غائمة. وقالت المعتزلة هو حاصل بطريقة التوليد أي أنه أمر لا يحتاج إلى مقدمات، كما تحصل حركة المفتاح بحركة اليد التي تحمله أي أن الإنسان يخلق السبب فيتولد المسبب. وقالت الفلاسفة هو واجب يستحيل تخلفه كتأثير العلة في معلولها. وهذا غير صحيح لأن الواقع يشهد بتخلف المسبب عن السبب كما حصل لسيدنا إبراهيم عليه السلام حيث لم يحصل الإحراق له عندما رمي في النار ونحو ذلك من الخوارق.

الخاتمة

هذا آخر ما تيسر لي جمعه، وكما بدأنا بحمد الله ننتهي بحمد الله على منّه وفضله وبديع إحسانه، ونصلي ونسلم على نور الهدى محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وتابعيه وتابعي تابعيه إلى يوم الدين، جعلنا الله تعالى منهم وحشرنا ومشايخنا الكرام محشرهم.

وأعيد قولي أني ما جئت بجديد سوى أني حاولت التسهيل على المبتدئين والتقريب للطالبين من خلال ما تعلمته على يد المشايخ الكرام، جزاهم الله عنا خير الجزاء.

ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تم الفراغ منه يوم الثلاثاء الخامس عشر من محرم الحرام عام ١٤٣٥هـ الموافق التاسع عشر من كانون الأول عام ٢٠١٣م.

المصادر

١- خلاصة ما في السلم وشرحه في علم المنطق. **الشيخ عبد الكريم الدبان**

٢- الشرح الواضح المنسق لنظم السلم المنورق. **الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي**

٣- تسهيل المنطق. **الأستاذ عبد الكريم بن مراد الأثري**

٤- علم المنطق. **الدكتور محمد رمضان عبد الله**

٥- شرح السلم المنورق . **الأستاذ عبد الله معصراني**

٦- آداب البحث والمناظرة. **الشيخ محمد الأمين الشنقيطي**

٧- المنطق في شكله العربي. **الشيخ محمد المبارك عبد الله**

٨- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة. **عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني**

المحتويات

الموضوع.....الصفحة
المقدمة ٥
مقدمات في علم المنطق ٧
العلم..... ٩
الدلالات ١١
الألفاظ ١٣
الكليات الخمسة..... ١٧
المعرفات ٢٠
القضايا ٢٥
العدول والتحصيل..... ٢٨
الموجهات..... ٣٠
أحكام القضايا ٣٥
التناقض..... ٣٥
العكس في القضايا..... ٤٠
القياس..... ٤٤
القياس الاقتراني..... ٤٤
القياس الاستثنائي..... ٦٩
لواحق القياس ٧٣

أقسام الأقيسة باعتبار مادة قضاياها ٧٥
البرهان ومصادره ٧٧
دلالة المقدمات على النتيجة ٨٠
الخاتمة ٨١